

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



جامعة غليزان
RELIZANE UNIVERSITY

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي مالي

أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2023

تحت اشراف :

د. صالح هشام

من اعداد الطلبة :

بن قدار ايمن

بغداد سيدعلي

اعضاء لجنة المناقشة :

رئيساً	جامعة غليزان	أستاذ محاضر -أ-	1- د. جلام كريمة
مشرفاً و مقررأ	جامعة غليزان	أستاذ محاضر -أ-	2- د. صالح هشام
ممتحنأ	جامعة غليزان	أستاذ محاضر -أ-	3- د. قداري أحمد

السنة الجامعية : 2024-2025



شكر و تقدير

لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا
تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة
إلا بروية الله جل جلاله

يطيب لي أن أجزى

عظيم الشكر والامتنان للوالدين الغاليين - حفظهما الله -

على كل ما منحوني إياه

أقدم شكري للأستاذ الفاضل " د. صالح هشام " لقبوله بالإشراف على

هذه المذكرة و تتبع أجزائها بالنصح والإرشاد طيلة العمل

أشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد

العون وافادنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يارب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
أما بعد أهدي هذا العمل إلى اللذين قال فيهما الله تعالى:

" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا "

إلى أحب الناس لقلبي التي كانت لي دوما عوننا وسندا في
هذه الحياة أدم الله عليها تمام الصحة والعافية ... أُمِّي
الغالية.

إلى روح خالتي الغالية و أمي الثانية، رحمها الله وأسكنها
فسيح جناته

كما أهدي قطاف ثمرة هذا العمل إلى من سعى من أجلي
لأكون في أسمى المراتب والذي الكريم، وإلى إخوتي
"يونس" و "بلال"

وإلى من شاركني هذا العمل * سيد علي *

بن قدار أيمن

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي
الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى النبيوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتني
بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل
بشي من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي
سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى الذين كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى جميع أفراد العائلة

" أهدي هذا العمل إلى كل هؤلاء، وأرجو من الله عز وجل

أن يتقبل منا هذا الاجتهاد

وإلى من شاركني هذا العمل * أيمن *

بغداد سيد علي

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023، في ظل تحديات اقتصادية أبرزها ضعف الادخار المحلي، محدودية التنوع الإنتاجي، وفعالية الوساطة المالية. لتحقيق هذا الغرض، تم اعتماد منهج وصفي تحليلي لدراسة المفاهيم النظرية، ومنهج قياسي تطبيقي باستخدام برنامج EViews لبناء نموذج انحدار خطي متعدد، حيث استُخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، إلى جانب عدد من المتغيرات المستقلة شملت: الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، الاستثمار الإجمالي، معدل التضخم، والانفتاح التجاري. كشفت نتائج الدراسة أن التسهيلات الائتمانية تؤثر سلبًا وبشكل معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس سوء توجيه التمويل البنكي نحو قطاعات غير إنتاجية أو ضعف فعالية استخدامه في تحفيز الناتج المحلي. كما بين التحليل عدم وجود تأثير معنوي للاستثمار على النمو خلال الفترة المدروسة، مما يدل على محدودية كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. وعليه، توصي الدراسة بضرورة إصلاح آليات منح التسهيلات الائتمانية وتوجيهها نحو أنشطة ذات مردودية عالية، بما يضمن دعمًا فعليًا للنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الائتمانية، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص، الاستثمار الإجمالي.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of credit facilities on economic growth in Algeria during the period from 2005 to 2023, in light of economic challenges such as weak domestic savings, limited production diversification, and the effectiveness of financial intermediation. To achieve this objective, a descriptive-analytical approach was adopted to examine theoretical concepts, along with an applied econometric method using the EViews software to build a multiple linear regression model. Gross Domestic Product (GDP) was used as an indicator of economic growth, alongside several independent variables including domestic credit to the private sector, gross investment, inflation rate, and trade openness.

The results revealed that credit facilities have a negative and statistically significant impact on economic growth, reflecting either the misallocation of bank financing towards non-productive sectors or its weak effectiveness in stimulating GDP. The analysis also showed no significant impact of investment on growth during the study period, indicating limited efficiency in the use of available financial resources. Therefore, the study recommends reforming credit granting mechanisms and directing them toward high-yield activities to ensure effective support for economic growth.

Keywords: credit facilities, economic growth, trade openness, gross domestic product, domestic credit to the private sector, gross investment.

قائمة المحتويات

ملخص

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الفصل الأول: مقدمة عامة

الفصل الثاني: إطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد

II-1 التسهيلات الائتمانية

II-1/1- ماهية التسهيلات الائتمانية

II-1/2- الادوات السياسية الائتمانية

II-1/3- مخاطر التسهيلات الائتمانية

II-2- النمو الاقتصادي

II-2/1- ماهية النمو الاقتصادي:

II-2/2- محددات وعناصر النمو الاقتصادي

II-2/3- قياس النمو الاقتصادي

II-2/4- نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها

II-3- علاقة التسهيلات الائتمانية بالنمو الاقتصادي

الدراسة السابقة الاولى

الدراسة السابقة الثانية

الدراسة السابقة الثالثة

الدراسة السابقة الرابعة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: خاتمة عامة، نتائج و توصيات

قائمة المراجع

قائمة الجداول

- 35 جدول رقم (01): المؤشرات الاقتصادية في الجزائر
- 52 جدول رقم (02): ملخص النتائج للفرضيات

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: مخرجات الدراسة التطبيقية من برنامج eviews

مقدمة عامة

تمهيد :

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال تجميع وقبول المدخرات على شكل ودائع لمدد مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة، وتقوم المصارف بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في شكل تسهيلات ائتمانية وقروض تستفيد منها معظم قطاعات الاقتصاد القومي لتمويل عملياتها المختلفة كما تواجه البنوك حالياً تحديات وصعوبات كبيرة تتعلق بالتغيرات الاقتصادية و التكنولوجيا و كذلك زيادة حدة المنافسة مما يتطلب إدارة مصرفية كفؤة قادرة على التحديات ويتم ذلك بدراسة و تحليل المحددات المؤثرة و من بينها حجم موجودات البنك و حجم الودائع في النشاط المصرفي و التسهيلات الائتمانية

و تعد التسهيلات الائتمانية من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات المصرفية في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحفيز عجلة النمو، حيث تلعب دوراً محورياً في تمويل الاستثمارات، وتحقيق التوازن المالي بين المدخرين والمستثمرين. ومن جهة أخرى، يُعد النمو الاقتصادي هدفاً استراتيجياً تسعى إليه الدول لما له من انعكاسات مباشرة على تحسين مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتحقيق التنمية الشاملة.

ومع تسارع التحولات الاقتصادية وتزايد متطلبات التنمية، برزت الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، لفهم طبيعة هذا الترابط، وقياس قدرة النظام المصرفي على الإسهام في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه العلاقة، من خلال تناولها من زاويتين: نظرية وأخرى تطبيقية، بغرض الوصول إلى نتائج موضوعية تساهم في دعم متخذي القرار في المجالين المالي والاقتصادي.

طرح الإشكالية:

تعد التسهيلات الائتمانية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام المصرفي في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، ومع التحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني من حيث التنوع وضعف تعبئة الادخار الداخلي، تبرز أهمية دراسة العلاقة بين التوسع في منح التسهيلات الائتمانية وبين تحقيق النمو الاقتصادي. وبناءً على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تساهم التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية:

هل يعكس هذا التأثير علاقة إيجابية مباشرة؟

هل هناك عوامل أخرى قد تحدّ من فاعلية هذه الأداة المالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية؟

بالاعتماد على إشكالية الموضوع "أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي تسعى الدراسة لاختبارها. تنقسم الفرضيات إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى: تؤدي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ارتفاع معدلات الاستثمار، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

2. الفرضية الثانية: توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين تطور التسهيلات الائتمانية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أهداف الدراسة: في إطار دراسة "أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، وتنقسم عادة إلى أهداف عامة وأهداف فرعية:

المهدف العام:

تحليل وتقييم مدى تأثير التسهيلات الائتمانية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد فعالية السياسات الائتمانية المعتمدة في تحفيز النشاط الاقتصادي.

الأهداف الفرعية:

1. التعرف على مفهوم التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأهميتها في تمويل الأنشطة الاقتصادية.
2. تحليل تطور مؤشرات التسهيلات الائتمانية في الجزائر خلال فترة زمنية (2005-2023)
3. دراسة العلاقة بين حجم التسهيلات الائتمانية ومؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار
4. تشخيص دور القطاع المصرفي الجزائري في دعم النمو الاقتصادي من خلال أدوات التمويل والائتمان.
5. تحديد المعوقات التي تحد من فاعلية التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو،
6. اقتراح توصيات عملية لتعزيز دور التسهيلات الائتمانية في دعم النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

أهمية الدراسة:

في سياق دراسة "أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، تتجلى أهمية الموضوع من خلال أبعاده النظرية والعملية، سواء على المستوى الأكاديمي أو في مجال السياسات الاقتصادية:

الأهمية النظرية:

1. إثراء الأدبيات الاقتصادية والمالية من خلال دراسة العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في سياق اقتصادي نامٍ مثل الجزائر.
2. تسليط الضوء على دور النظام المصرفي كوسيط مالي في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الأنشطة المنتجة.
3. تحليل العلاقة بين الائتمان والنمو ضمن إطار الاقتصاد الكلي والجزئي، بما يساعد على فهم كيفية تأثير المتغيرات المالية على الأداء الاقتصادي الكلي.

الأهمية التطبيقية "العملية"

1. مساعدة صناع القرار المالي والاقتصادي على تقييم فعالية السياسات الائتمانية الحالية، وتوجيهها نحو دعم النمو الشامل والمستدام.
2. إبراز دور البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، وتحديد مكامن الضعف والقصور في آليات منح الائتمان.
3. تقديم مؤشرات وتوصيات عملية تساعد على تحسين مناخ الأعمال والتمويل، خاصة في ظل سعي الجزائر لتنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات.
4. تمكين المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين من فهم تأثير التسهيلات الائتمانية على الأداء الاقتصادي، مما يعزز ثقتهم في المنظومة المالية.

اسباب و دوافع اختيار الموضوع :

الميل إلى المواضيع الخاصة والتسهيلات الائتمانية

نقص الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع رغم أهميته.

الدور الهام و المحوري الذي تؤديه التسهيلات الائتمانية في دعم النمو الاقتصادي

حدود الدراسة :

في هذا الإطار، يتضمن الإطار المكاني للبحث ، دولة الجزائر كدراسة حالة ، بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة

2005-2023

منهج الدراسة :

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وللإجابة على الأسئلة المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الملائم للجانب النظري و المنهج القياسي في الجانب التطبيقي وكذا استخلاص أهم الدراسات والأطروحات والمقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لتتمكن من خلالها من تدعيم الأسس النظرية

الفصل الثاني :

الإطار النظري و الدراسات

السابقة

تمهيد :

إن الغرض من البنوك التجارية هو تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم لذوي العجز المالي وعلى هذا الأساس تُقاس فعالية البنك، وتتمثل هذه الوظيفة في منح تسهيلات الائتمانية حيث يقوم البنك بتمويل سواء نقداً أو في شكل سندات إلى الأفراد أو رجال الأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها لآجال مختلفة، وذلك لتمكينهم من مواولة أعمالهم ومختلف أوجه نشاطاتهم.

وتعد عملية منح الائتمان من أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك ، فالتسهيلات المصرفية هي عملية استثمارية تقوم بها البنوك بهدف الحصول على عوائد مختلفة تتمثل في الفوائد والعمولات التي تفرضها البنوك على من حصلوا على التمويل منها.

ومع زيادة التحرر المالي وتطور الأسواق المالية أصبحت البنوك تتنافس فيما بينها ودخلت نشاطات معقدة من التسهيلات المصرفية وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المخاطر التي واجهت البنوك في تحقيق عائد مناسب، وهو ما تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها العامة .

II-1 التسهيلات الائتمانية :

بصورة عامة، فإن الائتمان المصرفي يعتمد بشكل رئيسي على الثقة، التي تعد ركيزة أساسية للعمليات المصرفية بجميع أنواعها ومن ثم يمكن القول أن الائتمان هو العلاقة بين طرفين: دائن و المدين نتجت عن مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة. بمعنى أن الطرف الأول يقدم وعد بالدفع في تاريخ معين، تحرص البنوك على عدم منح تسهيلات ائتمانية إلا بعد التأكد من سلامة المركز المالي للمقترض وكفاءته والسمعة الجيدة للعميل.

II/1-1- ماهية التسهيلات الائتمانية :

تعرف بأنها تعهد يصدر من البنك بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر ، خلال مدة زمنية متفق عليها مقابل شروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً (الطائي، 2015، صفحة 114)

كما تعرف التسهيلات الائتمانية هي خدمة مصرفية يقدمها البنك للعميل مقابل فائدة تعد استثماراً للبنك حيث يكون اتفاق بين الطرفين في عملية السحب على شكل دفعات (محسن، 2016)

كما تعرف التسهيلات الائتمانية هي دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك (غازي، 2016)

تعريف الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها ، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً و هناك طرفان في عملية الائتمان الأول و هو مانح الائتمان و يسمى الدائن أو المقرض، و الطرف الثاني و هو متلقي الائتمان و يسمى بالمدين أو المقترض. وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً نظير تخليه عن القيمة

الحاضرة ، ويلاحظ أن الائتمان والدين هما شيء واحد منظورا إليه من جهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر، فالمقرض يمنح ائتمانا و المقرض يلتزم بالدين. (الفولي، 2003، صفحة 77)

ويعرف أيضا بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقرض يتمثل في الفوائد و العمولات و المصاريف (السيسي، 2003، صفحة 25)

أنواع التسهيلات الائتمانية :

التسهيلات الائتمانية هي خدمات مالية تقدمها البنوك لتوفير التمويل الشركات و الافراد وتهدف الى تلبية احتياجاتهم المالية، تنقسم الى عدة أنواع أساسية حسب المدى الزمني :

1. تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل: هي تسهيلات لا تتجاوز مدتها غالبا عاماً واحداً، وتمنح لتلبية متطلبات رأس المال العامل، وهي تسهيلات تعتمد على التصنيف الائتماني للمقرض، إذ يمكن أن يطلب البنك ضمانات محددة إذا لم يرقى تصنيفه الائتماني للمستوى الاستثماري.

2- ائتمان متوسط الأجل :

ويوجه هذا النوع من الائتمان لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمره (07) سنوات ، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة ، ونظرا لطول المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، وينقسم إلى نوعين : قروض قابلة للتعبئة : أي ان البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار آجال استحقاق القرض الذي منحه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتعبئة و هنا البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقرض لهذا القرض.

3- الائتمان طويل الأجل :

هذا النوع يفوق في الغالب (07) سنوات ، و يمكن أن يمتد أحيانا إلى غاية (20) سنة ، و يخصص عادة لتمويل الاستثمارات الكبرى مثل الحصول على عقارات (أراضي ، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية ...) .

و نظرا لطبيعة هذا النوع (المبلغ الضخم و المدة الطويلة) ، تقوم به مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة ، لا تقوى البنوك عادة على جمعها (لطرش، 2007، الصفحات 74-75)

أهداف تسهيلات ائتمانية:

يصعب تحديد أهداف موحدة للسياسة الائتمانية بسبب اختلاف الظروف بين الدول النامية و الدول المتقدمة، إذ إنه من غير الممكن أن تكون أهداف السياسة الائتمانية في الدول المتقدمة اقتصاديا مثل أهداف الدول المتخلفة .

لكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أن الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة الائتمانية والنقدية بشكل خاص هي:

-تحقيق العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول للعمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى ما يمكن من العمالة الكاملة، وما زالت تمثل هدفاً للسياسة الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة النقدية والائتمانية بصفة خاصة. والمقصود بالعمالة الكاملة عند الاقتصاديين هو أن يتوفر لكل شخص يرغب في العمل من ذوي الكفاءة والتدريب مناصب عمل مناسب، والوصول للعمالة الكاملة هو وسيلة وليست غاية، لأن الوصول لها هو الوصول لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك يعتبر تحقيق ذلك هدفاً طويل الأجل ترسمه الحكومات للقضاء على البطالة والتي لها آثار سلبية على الاقتصاد. (مفتاح، 2005، صفحة 137)

-تحقيق استقرار الائتمان:

إن استقرار الائتمان أمر مهم لتحقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع ؛ نظرا لما يجلبه التضخم من عواقب في توزيع الدخل؛ حيث يتضرر الدائتون لانخفاض قيمة ديونهم، هذا بالإضافة إلى أن التضخم يؤدي لضعف الثقة وعدم التأكد والأمان، ولا يمكن لأصحاب المشاريع أن يقوموا بالتخطيط للمستقبل البعيد بثقة، لأنهم لا يعلمون ماذا ستكون عليه قيمة أصولهم حينئذ .وبذلك يتعرض البنيان الاقتصادي للدولة لهزات وأزمات كبيرة؛ بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض عملة البلد للتدهور في حالة التضخم، كما قد تحدث البطالة في حالة الكساد، وهو ما قد يخلف ذلك أضرارا جسيمة على النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة اقتصاديا، ولذلك يرى بعض الباحثين أن هذا الهدف له الأولوية في الدول ذات الاقتصاديات المتخلفة، وذلك للتحكم في التقلبات ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع . (شاويش، 2011، صفحة 173)

-تحقيق النمو الاقتصادي:

إن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، ولكنه هدف من أهداف السياسة النقدية والائتمانية بصفة خاصة، ويعود تاريخ اعتبار هذا الهدف من أهداف السياسة النقدية والائتمانية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا لا يعني أن هذا الهدف لم يكن موجودا قبل ذلك، بل كان مندرجا في تحقيق العمالة الكاملة، بوصفه هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية، فتحقيق العمالة الكاملة يستلزم نموا مستمرا في اقتصاد الدولة. (شاويش، 2011، صفحة 181)

وإذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية والائتمانية في تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي للدولة، نجد أن قدرتها أن تقوم بذلك، لكن تحتاج إلى عوامل أخرى غير نقدية لتحقيق هذا المعدل العالي من التنمية مثل: توفر الموارد الطبيعية، وتوفر القوى العاملة ذات الكفاءة، والتقدم التقني، وحسن التنظيم، بالإضافة إلى توفر الظروف السياسية والاجتماعية المناسبة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية والائتمانية يجب أن يعمل بالتوازي والتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة وغير مناقضة للسياسة النقدية والائتمانية . (مفتاح، 2005، صفحة 139)

II/1-2- الأدوات السياسية الائتمانية :

هي الأدوات التي تهدف إلى التأثير في حجم الائتمان الكلي في النظام المصرفي دون النظر إلى أوجه استعمال هذا الائتمان

الأدوات السياسية الائتمانية الكمية:

أداة عملية السوق المفتوحة:

والمراد بهذه الأداة: أن يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية من السوق المالية، فيقوم ببيع أو شراء أذونات الخزانة أو السندات الحكومية أو المضمونة من الحكومة وغيرها من الأوراق المالية، قصيرة أو طويلة الأجل، سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال سوق المال، وذلك بالتعامل مع الأفراد والشركات البنوك.

وتحدث هذه الأداة أثراً مباشراً على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية، وكذلك على معدل الفائدة، فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ودفع مقابلها نقوداً للبنوك التجارية فإن الاحتياطات النقدية التي لديها ترتفع وبالتالي تزداد قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، وينخفض معدل الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، وبسبب زيادة المعروض النقدي، فيزداد حجم الاستثمار، ويحدث ذلك عندما يراد الخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق، فتقوم البنوك التجارية بدفع ثمنها نقداً مما يقلل من كمية النقود المتاحة لديها، وبالتالي تضعف قدرتها على منح التسهيلات الائتمانية، ويرتفع على إثر ذلك معدل الفائدة، مما يقلل من حجم الاستثمار. (فهيمى، 2006، صفحة 16)

أداة سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر الخصم من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان في الاقتصاد ومن ثم يتأثر حجم المعروض النقدي.

وسعر الخصم هو السعر الذي يخصصه البنك المركزي من الأوراق المالية التي ترد إليه من البنك التجاري، والتي سبق له أن خصمها على العميل، ولذا سمي (إعادة) لتكرار عملية الخصم.

وبالتالي فهي نسبة معينة يقتطعها البنك عندما يشتري الورقة المالية المقدمة إليه من البنك التجاري الذي يرغب في الحصول على السيولة . (شاويش، 2011، صفحة 196)

فإذا أراد البنك المركزي أن يقلل من حجم الائتمان في السوق المالية رفع من معدل الخصم على الأوراق المالية التي قدمت إليه من قبل البنوك التجارية، وبالتالي تضطر هذه المصارف إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما أنها ترفع معدل الفائدة على عملائها فتصبح تكلفة التسهيلات الائتمانية عالية، فينخفض الطلب عليها، ومن ثم يقل حجم الائتمان والاستثمار.

وقد تضطر البنوك أيضاً إلى الإحجام عن التوسع في الائتمان، وذلك للاحتفاظ بقدر كاف من السيولة الاحتياطية التي قد تحميها من حالات الإرباك. (فهيمى، 2006، صفحة 17)

أما إذا أراد البنك المركزي أن يزيد من حجم الائتمان في السوق المالية فإنه يقوم بتخفيض معدل الخصم على الأوراق المالية، وبالتالي ستخفض البنوك التجارية من سعر الخصم لديها وكذلك معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية، فيزداد الطلب عليها من قبل عملاء البنك التجاري، وبالتالي يزداد حجم الائتمان في السوق.

وهكذا يتبين الغرض من تغيير سعر الخصم، وذلك بالتأثير على قدرة البنوك التجارية في التمويل ، مما يمكنه من توجيه مسار الائتمان في السوق وفق المتطلبات الاقتصادية للبلد. (شاويش، 2011، صفحة 197)

أداة نسبة الاحتياطي الإلزامي:

الاحتياطي الإلزامي هو: مطالبة السلطات النقدية في البلد من البنوك التجارية إيداع نسبة معينة من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل، ويتم تحديد مقدار هذه النسبة بالنظر إلى إجمالي أرصدة ودائع العملاء عند البنك التجاري.

وتكون قدرة البنك المركزي في التحكم بحجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية من خلال هذه الأداة، وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي النقدي فترفع أو تنخفض الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي ترتفع أو تنخفض قدرتها على الإقراض وإعطاء التسهيلات الائتمانية. (فهيمى، 2006، صفحة 17)

ادوات السياسة الائتمانية النوعية:

أداة تحديد السقف الائتمانية:

أن يضع البنك المركزي حدوداً قصوى لا يمكن تجاوزها، لما يمكن أن يقدمه البنك التجاري إلى كل عميل على حدة، أو إلى مجموع ما يقدمه البنك التجاري إلى عملائه من ائتمان، وقد يكون تحديد هذا السقف إما نسبة من بعض موارد البنك التجاري أو قد يكون نسبة من أرصدة الائتمان لفترة سابقة فيكون بذلك قد وضع البنك المركزي سقفاً للتوسع الائتماني لا يستطيع البنك التجاري أن يتجاوزه، وذلك بهدف تنويع المخاطر وتوزيعها، وشمول التسهيلات الائتمانية التي تقدم من البنوك التجارية لأكبر عدد ممكن من القطاعات، في مدة زمنية معينة. (رايس، 2009، صفحة 340)

بصفة عامة، تستهدف أداة تحديد السقف الائتمانية الحد من توسع البنوك التجارية في منح الائتمان الإجمالي وجعله في مستوى الحد الآمن للتوسع النقدي والائتماني في خطة الدولة للسياسة النقدية والائتمانية، وفي بعض التشريعات المصرفية عندما يتجاوز البنوك التجاري هذه السقف المحددة يلزم بوضع ما يعادل هذا التجاوز عند البنك المركزي دون احتساب فائدة عنه حتى يُعدل وضعه إلى الحدود والسقف المطلوبة، فإن لم يستطع البنك التجاري إيداع هذا المبلغ فيفرض عليه البنك المركزي سعر فائدة جزائي على المبلغ الذي تجاوز السقف. (رايس، 2009، صفحة 341)

أداة هامش الضمان المطلوب:

تعرف المقدار المحدد من التمويل الائتماني الذي يمكن أن يحصل عليه عملاء البنوك التجارية من أجل شراء الأوراق المالية، أي أن بإمكان عميل معين لبنك تجاري أن يحصل على مقدار محدد من النقود عن طريق البنك لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية، ويكون تسديد بقية القيمة من أمواله الخاصة، وهذه النسبة المحددة تعرف باسم (هامش الضمان) ويكون تحديد هذه النسبة عند البنك المركزي تبعاً للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد، فعندما يكون الاقتصاد في حالة الانتعاش فإن البنك المركزي يطلب من البنوك التجارية رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه من أموال العميل الخاصة وتقليل مقدار التسهيل الائتماني الذي يمكن الحصول عليه من البنك، وتنخفض هذه النسبة عندما يكون الاقتصاد في حالة انكماش من أجل تشجيع حركة الاستثمار في البلد (الموسوي، 2005، صفحة 271)

أداة تحديد سعر الفائدة والربح:

المراد بهذه الأداة هو أن يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية باختلاف نوع الائتمان المقدم، فيكون منخفضاً بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لأنشطة تشجعها الدولة، ويكون سعر الفائدة مرتفعاً بالنسبة للأنشطة التي تكون ذات أهمية أقل للمجتمع. (العليوي، 2015، صفحة 240)

هذا بالنسبة للمصارف التجارية التقليدية، أما المصارف التجارية الإسلامية فيكون تحديد البنك المركزي منصباً على نسبة الربح في التسهيلات الائتمانية التي تقدم بصيغ شرعية كالمراجحة والمشاركة وغيرها.

3-1/II- مخاطر التسهيلات الائتمانية :

فقد وردت في كتب المختصين عدة تعريفات لمخاطر التسهيلات الائتمانية نذكر منها ما يلي:

فقد عرفها أحد الباحثين بأنها: احتمال عدم سداد القرض أو تحول الالتزام العرضي إلى التزام حقيقي، كالاتمادات المستندية وخطابات الضمان والتزامات القبول متى ما وفي البنك عن عميله ثم أحلف هذا الأخير (شايح، 2013، صفحة 505)

وعرفها البعض بأنها: مجموعة من الأضرار المالية المباشرة أو غير المباشرة التي تصيب البنوك إما نتيجة لتصرفات ائتمانية وتمويلية غير مضبوطة ترجع إلى البنك أو العميل وإما إلى عوامل خارجية، وينجم عن ذلك كله حالة من التعثر لتلك البنوك (شايح، 2013، صفحة 510)

وعرفت أيضاً بأنها: المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، أي: قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد. (عيد، 2011، صفحة 125)

أنواع وأقسام المخاطر:

المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النشاط الاقتصادي متنوعة ومتعددة ولذلك نجد أن الباحثين قد قسموا هذه المخاطر عدة تقسيمات يمكن أن نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: تقسيم المخاطر الى عامة و خاصة:

1- المخاطر العامة (خارجية):

تمثل هذه المخاطر عادة انعكاساً للأوضاع العامة المحيطة بالمعامل في الشأن الاقتصادي، سواء كانت هذه الأوضاع متعلقة بالشأن السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فهذه المخاطر مرتبطة بالأزمات المتعلقة بهذه الأمور، والتي من شأنها أن تؤثر على المتعاملين في النشاط الاقتصادي.

وقد اعتبرت هذه المخاطر عامة، لكونها تتعلق بالنظام العام الموجود، وليس للنشاط المالي والاستثماري الذي يقوم به المتعامل دور في حدوث هذه المخاطر بل تأثير هذه المخاطر يعم جميع المستثمرين دون استثناء، وهذا ما جعل أي تطور يحصل في الساحة الدولية والمحلية في الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي مصدراً لهذه المخاطر. (فيفي، 2012، صفحة 79)

2- المخاطر الخاصة (داخلية):

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بنشاط اقتصادي معين، كإضرابات عمال شركة معينة أو أخطائهم، ومثل التغيرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين لشيء معين، وحدة المنافسة، فيؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تعرض الجهة التي لحقتها هذه الأمور إلى خسارة أو انخفاض أرباحها. (شهد، 2013، صفحة 60)

الفرع الثاني: تقسيم المخاطر باعتبار ملازمتها للنشاط الاقتصادي من عدمه:

تنقسم المخاطر بحسب ملازمتها للنشاط الاقتصادي من عدمه إلى الأقسام التالية:

1 - المخاطر الأولية:

وهي المخاطر التي لا يمكن للمتعامل في الشأن التجاري والاستثماري أن يتخلص منها أو حتى تحويلها، وذلك لأنها مرتبطة بأصل هذا النشاط، فمن اشترى سلعة بكمية كبيرة وقام بتخزينها من أجل بيعها خلال السنة، فإن هناك خطراً أولياً سيتعرض له يتمثل في احتمالية تغير أسعار هذه السلعة في السوق، وعادة لا يخلو أي تعامل مالي من هذه المخاطر، ولهذا يجب على أي شخص يريد التعامل في الشأن التجاري أن يتقبل وجود مثل هذه المخاطر إذا قرر الدخول فيه.

2 – المخاطر الثانوية:

وهي المخاطر التي تكون غير ملازمة للنشاط الاقتصادي المراد التعامل فيه ، وذلك لأنها ليست من أصل هذا النشاط وإنما هي مخاطر مترافقة مع المخاطر الأولية وذلك مثلا كمخاطر التكنولوجيا، ومخاطر المنافسة، فهذه المخاطر يمكن التخلص منها وتجنبها والسيطرة عليها. (شهد، 2013، صفحة 64)

الفرع الثالث: تقسيم المخاطر باعتبار درجة الخطر

تنقسم المخاطر بحسب درجة الخطر إلى الأقسام التالية:

1 – المخاطر العالية:

والمقصود بها المخاطر المحيطة بالنشاط الاقتصادي أو التجاري الذي يقوم به المستثمر، ويكون حجمها وكذلك تأثيرها الكبير، ومن ذلك مثلا ما يتعلق بالاستيراد والتصدير فيما يسمى بالتجارة الخارجية، فهذا النوع من التجارة يتعرض للمخاطر العالية، سواء كانت تتعلق بمخاطر النقل أو التغير الكبير في الأسعار وغير ذلك.

2- المخاطر المنخفضة:

وهي المخاطر التي ترتبط بالنشاط التجاري والاستثماري لكن ليس لها تأثير يذكر على هذا النشاط، فاحتمالية الخسارة تكاد تكون منعدمة، والعائد المالي من هذا النشاط يكون شبه مضمون لضعف تأثير هذه المخاطر وإمكانية السيطرة عليها (شهد، 2013، صفحة 76)

الفرع الرابع: تقسيم المخاطر باعتبار طبيعتها

تنقسم المخاطر بحسب طبيعتها إلى الأقسام التالية:

1- مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات العاملة في النشاط الاستثماري والتجاري، وتؤدي إلى خسائر مباشرة أو غير مباشرة وذلك بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية لهذه المؤسسات.

ومن أمثلة ذلك عدم كفاية التجهيزات والتقنية المستخدمة في العمل والمقتصرة عن الحد المطلوب، أو عدم أهلية الموظفين العاملين في هذه المؤسسات للقيام بالمهام المطلوبة ، وكذلك المخاطر الفنية التي تكون من الأعطال التي تتعرض لها الأجهزة ، وغير ذلك من الأمور التي تجعل احتمال أن تكون اعباء التشغيل في هذه المؤسسة أكثر من التكاليف التقديرية لها مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات المتوقعة. (عيد، 2011، صفحة 112)

2- مخاطر السوق:

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الأدوات المالية والأصول التي يتم تداولها في السوق، سواء كانت هذه المخاطر متعلقة بالسوق ، وهي التي تنشأ نتيجة للتغير العام في الأسعار وكذلك في السياسات على المستوى الاقتصادي ككل. أو كانت هذه المخاطر متعلقة بالسوق الخاصة، وهي التي تنشأ فيما إذا كان هناك تغير وتقلب في أسعار أصول وأدوات متداولة معينة بسبب ظروف محددة، وتشمل هذه المخاطر على أنواع متعددة مثل مخاطر تغير أسعار الصرف، ومخاطر تغير أسعار السلع، ومخاطر تغير أسعار الأسهم. (فيفي، 2012، صفحة 80)

3- مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عند عدم توفر الأموال الكافية واللازمة لتغطية والمستحقات التي عليها في الآجال المحددة، وكذلك ما يتعلق اعباء التشغيل العادية لهذه المؤسسة.

وتظهر هذه المخاطر عندما تعجز المؤسسة عن توفير الأموال والسيولة المطلوبة بتكلفة معقولة وغير عالية، ويكون السبب في ذلك عندما تتبع هذه المؤسسة سياسة ائتمانية غير عقلانية، وكذلك سوء تسيير الموارد المتوفرة لديها بحيث يحدث عدم توافق زمني بين الإيرادات و نفقات.

4- المخاطر القانونية:

وهي المخاطر التي تؤدي إلى حدوث خسائر للمتعامل في النشاط الاستثماري والتجاري لاسباب القانونية، سواء كانت هذه المخاطر القانونية داخلية أو خارجية.

فمن أمثلة المخاطر التي تكون طبيعتها داخلية: عدم وضوح العقود المالية المستخدمة في تعاملات المؤسسة، ومن أمثلة المخاطر التي تكون طبيعتها خارجية لجوء بعض الدول إلى تغيير أو تعديل بعض القوانين التي تعمل بها مما يتعلق بالشأن الاقتصادي أو المالي، وذلك مثلاً أن تقوم الدولة بإصدار ضوابط رقابية تحد من ممارسة المؤسسات لنشاط معين. (حبار، 2013، صفحة 40)

5- المخاطر الائتمانية:

والمقصود بها المخاطر التي تسبب خسائر تنشأ على احتمال عدم قدرة الطرف المقابل (المدين) على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في اجال معينة كما هو منصوص عليه في العقد المبرم.

وهذه المخاطر عادة ما ترتبط بعمل البنوك التجارية لأن لها تأثيراً مباشراً عليه، إذ قد تصيب البنك التجاري بالشلل التام، أو على الأقل تصل به إلى مرحلة التعثر المصرفي الذي يسبق حالة الإفلاس.

و من بين أنواع المخاطر الائتمانية لدى البنوك:

-الخسائر المالية للبنك التجاري نتيجة عدم سداد العملاء لمستحقات، أو المماطلة، أو التأخر عن موعد الاستحقاق.

- عدم قدرة البنك على التمويل والإقراض، فضلا عن عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين
- ندرة فرص اقتراض البنك التجاري من الجهات المانحة كالبنك المركزي، وذلك بسبب عدم ثقة هذه الجهات بهذا البنك.
- عزوف عملاء البنك عن طلب التسهيلات الائتمانية بأنواعها، كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية و نتيجة الاضطراب المركز المالي لهذا البنك.
- عدم قدرة البنك التجاري على الاستفادة من الضمانات التي لديه إما بسبب عدم سلامتها في ذاتها، أو عدم صحة وثائقها، أو نقص قيمتها، أو عدم القدرة على تسيلها في السوق في الوقت المناسب.
- تخفيض البنك التجاري نسبة الأرباح للديون المتعثرة؛ من أجل تشجيع العملاء المديونين على سداد المستحقات المطلوبة منهم.
- لجوء عملاء الحسابات الجارية لسحب ودائعهم وتصفية حساباتهم مع البنك، وهذا من شأنه أن يؤثر على السيولة التي لديه مما يؤثر سلبا على سائر الأنشطة المصرفية الأخرى التي لديه.
- تجمد قدر مهم من الموارد المصرفية على صورة تمويل قديم المشاريع متعثرة؛ حيث يتعذر على البنك التجاري استردادها وإعادة توظيفها من جديد في عمليات تمويل أخرى (شايح، 2013، صفحة 511)

II/2- النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية الحكم الراشد المشاركة المجتمعية البحث العلمي الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر.

II/2-1- ماهية النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والنتاج القومي.

يعرف Jacques Lecaillon النمو الاقتصادي في كتابه " النمو الاقتصادي هو مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وحسب هذا التعريف فالنمو إذن هو نمو في الحجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة كما أن النمو الاقتصادي يعد ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية، وليست مؤقتة خاصة في البلدان النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الادخار بسبب الفقر وضعف أنظمتها المالية من تعبئة تلك المدخرات المتوفرة في المجتمع.

أما الاقتصادي الأمريكي S' kuznets فيعتبره إحداه أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.

ومنه نستخلص تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية :

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم .

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب .

ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثراً على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية؛ حيث النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج والوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع (دليلة، 2021، الصفحات 10-12)

مميزات النمو الاقتصادي :

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر مميزات التالية :

- زيادة حجم الإنتاج:

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير :

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحاً أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا إما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

- التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي فيحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية المحمل الأفراد. (جلول، 2009، صفحة 65)

الفرع الثاني: أهداف دراسة النمو الاقتصادي:

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي :

أ - بالنسبة للفرد إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء تتحسن تلقائياً بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يمكنه بمفرده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

ب - بالنسبة للدولة إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث ويفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداً، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومرافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدول، الأخرى وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبى الحاجات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة الخدمية الدولة والاتجاه نحو التنوع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية. (عيسى، 2003، صفحة 316)

أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة ، يتوجب التمييز بين خمسة أنواع الرئيسية من النمو الاقتصادي:

1- **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم الرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2- **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل الموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وبواقعية المخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك المخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

3- **النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بين اجتماعية وثقافية حامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعدل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية. (حمدان، 2009، الصفحات 8-9)

4- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن

5- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع. (قدور، 2013، صفحة 65)

II/2-2- محددات وعناصر النمو الاقتصادي :

هناك مجموعة من محددات للنمو الاقتصادي تعمل على تحديده وإحداثه، و من بين هذه المحددات ما يلي:

الفرع الأول: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية و أخرى خارجية.

أولاً: المحددات الداخلية: تتمثل في ما يلي :

1- الاستقرار السياسي والأمني غالباً ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الإستثمار و إعاقة النمو الاقتصادي، و هذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، و لذلك كلما كان البلد أكثر إستقراراً و أماناً في الحاضر والمستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، و العكس صحيح.

2 - الحلقة المفرغة للفقر : إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لان تكوين رأس المال بعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الانتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

3- سياسات البلدان النامية من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ثانياً: المحددات الخارجية يمكن إيجازها في:

1- الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

2- سياسات البلدان المتقدمة من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطوراً، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة و التي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري المرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي،

و على ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استنزافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا (الرؤوف، 2011، الصفحات 73-75)

الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي:

تنقسم المحددات الكمية بدورها إلى محددات داخلية وخارجية.

أولا: المحددات الكمية الداخلية:

1- **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

2- **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان

3- **الاستهلاك النهائي:** له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح استثمارات جديدة و إستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الإقتصادي

4- **التراكم الخام للأصول الثابتة:** يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك يشمل هذا التراكم على الأراضي و العمارات، و بذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

5- **التضخم:** يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ، و يكون هذا الارتفاع مستمر و لفترة طويلة في أسعار السلع و الخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الأفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد.

6- **البطالة :** وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها آثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي ، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و كذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي. (عجمية، 2004، الصفحات 395-

396)

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية:

1- **الانفتاح التجاري:** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر : باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على توليفة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و كذلك على الميزان التجاري، كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

3- أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الإرتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هذا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على رغم من عدم وجود أي مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهم هذه العناصر هي:

أولاً: الموارد الطبيعية:

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات و ثروات طبيعية .

مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والتنوع لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد، وتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد

كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد إن لم تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطورها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول المورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول المستويات أعلى (عبدالرؤوف، 2011، الصفحات 80-81)

ثانيا: راس المال:

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، وتميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية.

منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة. (الرؤوف، 2011، صفحة 61)

ثالثا: التقدم التكنولوجي:

تساهم الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة لإمكانات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية الرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول. (حمدان، 2009، الصفحات 11-12)

رابعا: التخصص وتقسيم العمل:

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودة حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

خامسا: البيئة الاقتصادية :

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة وتعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي مرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي. (ساحة، 2011، صفحة 11)

II/2-3- قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1- الناتج المحلي: يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموعة السلع والخدمات الاقتصادية، المنتجة من طرف الدولة في فترة محددة وتكون عادة سنة .

تعريف الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرًا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج) ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و أيضا التكلفة . (الدين، 2006، صفحة 26)

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق: تحصل عليه بضرب كميات السلع و الخدمات جميعها في أسعارها :

$$GDP = Q1P2 + Q2P2 + Q3P2 \dots + QnPn$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

Q: الكمية

P: السعر

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة : وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال وفوائد الرأس المال المشروع وربع الأرض و الباقي أرباح المنظمين.

فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي (الدخل الوطني وهو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر). (الصوص، 2006، صفحة 15)

طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

أ- طريقة المنتج النهائي من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة من السلعة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية ، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع و الخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

ب- طريقة القيمة المضافة تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية، خلال فترة زمنية محددة من الزمن (سنة)

القيمة المضافة = عدد الوحدات المنتجة × سعر الوحدة.

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة) هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل رأس مال أرض، المنظمة حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة (أجر، فوائد، أرباح).

د- طريقة الإنفاق وتغير إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع إنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة. ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.

$$PIB = C+I+G+ (X-M)$$

PIB: الناتج المحلي الخام.

C: الإنفاق الاستهلاكي.

I: الإنفاق الاستثماري.

G: الإنفاق الحكومي.

(X-M): صافي المعاملات الخارجية.

وقد يواجه خبراء التقدير بعض مشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها :

. مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار

. مشكل السلع أو الخدمات الوسيطة

. مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق .

. مشكل التحويلات بدون مقابل. (خليفة م.، 2001، صفحة 22)

الناتج المحلي الاسمي و الحقيقي: تتمثل أهمها في :

أ- الناتج المحلي الاسمي: هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ب- الناتج المحلي الحقيقي هو ما تم حسابه بعد تثبيته لأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم. (داوود، 2005، صفحة 64)

2- الدخل الفردي الحقيقي هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد ، يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة. (الموسوي، 2005، صفحة 29)

II/2-4- نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها:

نظريات النمو الاقتصادي تفسر كيف تزيد الدول إنتاجها و دخلها و تركز على عدة عوامل لكنها تنتقد لتجاهلها الفوارق الاجتماعية و الاضرار البيئية

الفرع الأول : النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس

أولا : النظرية الكلاسيكية:

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت آراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1 نظرية آدم سميث " Adam Smith "

يرى آدم سميث أن العمل هو المصدر الأساسي للثروة، وأن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية عبر التخصص، رفع كفاءة العمال، والحد من الوقت الضائع بين العمليات الإنتاجية. كما أكد أن تقسيم العمل يؤدي إلى تحسين التكنولوجيا، وخفض التكاليف، مما يعزز تراكم رأس المال واستخدام الآلات. شدد سميث على أهمية حرية التجارة الدولية، إذ رأى أن توسيع السوق ضروري لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير، وأن "اليد الخفية" للسوق تضمن توزيعاً كفوفاً للموارد كما اعتبر تراكم رأس المال الناتج عن الادخار العامل الرئيس في النمو، دون الاقتصر على القطاع الزراعي. (درويش، 2015، الصفحات 25-26)

تقييم والانتقادات الموجهة لها:

ساهمت نظرية سميت في إرساء قواعد التحليل الاقتصادي الكلاسيكي، لكنها واجهت عدة انتقادات، من أبرزها افتراضها أن الأرباح هي المصدر الوحيد للدخار، متجاهلة الطبقة الوسطى والحكومة كمصادر إضافية. كما أن افتراض حالة سكن في الاقتصاد لا يعكس واقع الديناميكية الاقتصادية. واعتمدت على قانون تناقص الغلة، الذي تراجعت أهميته مع التقدم التكنولوجي، رغم إقرار سميت بأهمية الابتكار. كذلك، لم تضع النظرية تصوراً دقيقاً لكيفية انتقال الاقتصاد من مرحلة إلى أخرى. (اشواق، 2013، صفحة 70)

2 نظرية دافيد ريكاردو « David Ricardo »

يركز دافيد ريكاردو على دور الأرض في النمو الاقتصادي، ويعتبر القطاع الزراعي القاعدة الأساسية لهذا النمو. وقد تناول مبدأ تناقص الغلة، مشيراً إلى أن إنتاجية الأرض تنخفض مع استمرار الاستغلال، ما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح. قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الرأسماليون الذين يستثمرون أرباحهم لتوسيع الإنتاج، العمال الذين يحصلون على أجر، وملاك الأراضي الذين يحصلون على الربح مقابل استخدام أراضيهم. رأى ريكاردو أن الربح والربح يشكّلان الإيراد الصافي، الذي يجب أن يُستخدم في التكوين الرأسمالي لضمان النمو المستمر. (درويش، 2015، صفحة 27)

تقييم والانتقادات الموجهة لها:

تعرضت نظرية ريكاردو لانتقادات لتشاؤمها حول مصير النمو الاقتصادي، حيث رأى أن ندرة الأراضي الخصبة ستؤدي إلى ارتفاع الربح وتآكل الأرباح، مما يؤدي في النهاية إلى توقف النمو. كما أن تركيزه الكبير على الزراعة أهمل دور الصناعة والتكنولوجيا. تجاهلت النظرية إمكانية تعويض تناقص الغلة عبر الابتكار وتحسين تقنيات الإنتاج، وهو ما حدث فعلاً مع الثورة الصناعية. (القريشي، 2007، صفحة 123)

3 نظرية توماس روبرت مالتوس: "robot Malthus"

تركز نظرية مالتوس على العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي، حيث يرى أن السكان ينمون بمتتالية هندسية، بينما الغذاء ينمو بمتتالية عددية. هذا الاحتلال يؤدي إلى المجاعات، الفقر، وتراجع مستويات المعيشة نحو الكفاف. كما اعتبر أن الادخار من قبل ملاك الأراضي قد يقلل من الطلب الكلي، ويؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي تباطؤ النمو. هذه الفكرة تربط بين الطلب والربحية باعتبار أن الاستهلاك هو ما يحفز الإنتاج. (درويش، 2015، صفحة 28)

تقييم والانتقادات الموجهة لها:

واجهت النظرية انتقادات قوية بسبب تجاهلها لدور التكنولوجيا في زيادة إنتاج الغذاء. كما أن فرضية مالتوس حول نمو السكان لم تعد تنطبق على الواقع المعاصر، حيث ساهم تنظيم الأسرة في تقليص معدلات الخصوبة. إضافة إلى ذلك، فإن التقدم في الزراعة والتكنولوجيا ساعد على تجاوز قيود الإنتاج الغذائي، مما أبطل الكثير من نتائج نظريته في السياق الحديث. (درويش، 2015، الصفحات 29-30)

ثانيا : نظرية كارل ماركس "Karl Marx" للنمو الاقتصادي.

يرى ماركس أن النظام الرأسمالي قائم على استغلال العمال، حيث يحصل العامل على أجر أقل من قيمة ما ينتجه، مما يولد ما يُعرف بفائض القيمة. هذا الفائض يتراكم لدى الرأسماليين، ويُعاد استثماره، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت على حساب العمل، وبالتالي انخفاض الأرباح وارتفاع البطالة. يعتقد ماركس أن هذا التناقض سيؤدي إلى أزمات دورية وكساد اقتصادي يؤدي في النهاية إلى انهيار الرأسمالية وتحويل وسائل الإنتاج إلى الطبقة العاملة، ما يحقق نمط إنتاج اشتراكي جديد. (القرشي، 2007، الصفحات 61-62)

تقييم والانتقادات الموجهة لها:

رغم عمق تحليل ماركس لتناقضات الرأسمالية، فإن تنبؤه باهيارها لم يتحقق. فقد ارتفعت أجور العمال في الدول الرأسمالية المتقدمة كما ساهمت التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، مما مكّن الرأسماليين من الحفاظ على الأرباح. كما انتقد لتجاهله أثر الطلب في تحديد القيمة، ولحصره في العمل كمصدر وحيد لها، إضافة إلى فشل التجارب الاشتراكية في تحقيق توقعاته حول التطور الحتمي للمجتمعات. (درويش، 2015، الصفحات 30-31)

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند النيو كلاسيك

تركز النظرية النيو كلاسيكية على تخصيص الموارد بكفاءة عبر آليات السوق، وتفترض أن النمو يتحدد من خلال تراكم رأس المال وسعر الفائدة كعامل يوازن بين الادخار والاستثمار. وترى أن معدل النمو في المدى الطويل يتحدد خارج النموذج عبر عوامل كالتكنولوجيا والنمو السكاني، بينما يؤثر معدل الادخار والاستثمار في مستوى الدخل الفردي، لا في معدل النمو ذاته. (القرشي، 2007، صفحة 68)

نظرية مراحل النمو الروستو :

حاول روستو أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل والتي يمكن أن نميزها عن الأخرى، وتمثل مراحل روستو في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا، وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة و استخدام التقنية الأغرض معينة، و لكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى المستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم و التقنيات الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل. (خليفة ف.، 2006، صفحة 142)

2- مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تؤدي إلى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي متمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3- مرحلة الانطلاق حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمراً حتمياً للمجتمع وتشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:
ظهور صناعات جديدة تنمو معدلات مرتفعة.

تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث وبعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج

ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من 10%. (الليثي، 2004، صفحة 158)

4- مرحلة النضوج هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة على جميع نواحي حياته، يوظف بين 10-20% من الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محلياً بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5- مرحلة الاستهلاك الواسع يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح. كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام والسكن والكساء، ويتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و بارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها، و يخفف المجتمع من الحاجة وضغطه على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي. (خليفة ف.، 2006، صفحة 145)

تقييم النظرية النيوكلاسيكية

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية

- القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية الحدوث عملية التنمية:

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل
- إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين. (ميشيل، 2006، صفحة 77)

الفرع الثالث : النمو الاقتصادي لدى الكيترين:

تركز النظرية الكيترية على أهمية الطلب الكلي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي. يرى كيتر أن الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال ما يعرف بالمضاعف. كما اعتبر أن الادخار هو دالة في الدخل، وليس في معدل الفائدة وهو ما يتناقض مع الطرح الكلاسيكي. ودعا إلى تدخل الدولة من خلال السياسة المالية لتحفيز الطلب الفعال، خاصة خلال فترات الركود. (درويش، 2015، الصفحات 35-36)

تقييم والانتقادات الموجهة لها:

ساهمت النظرية الكيترية في فهم أسباب الأزمات الاقتصادية ومعالجتها، خاصة خلال الكساد الكبير. لكنها تركز على الأجل القصير، ولا تعطي اهتماماً كافياً للعوامل التي تؤثر على النمو في الأجل الطويل مثل الابتكار والتوسع الإنتاجي. كما أن تصورها للنمو عبر التحفيز الكلي يغفل أهمية خلق طاقات إنتاجية جديدة. (الليثي، 2004، صفحة 104)

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي)

نشأت هذه النظرية كرد على ثغرات النمو الكلاسيكية في تفسير اختلاف معدلات النمو بين الدول. وتفترض أن النمو ناتج عن عوامل داخلية، مثل الاستثمار في رأس المال البشري، البحث والتطوير، والتعليم، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. يربط كل من رومر ولو كاس النمو بالعوائد المتزايدة للتعليم والمعرفة، ويرون أن السياسات الحكومية، وليس فقط الأسواق، ضرورية لتحقيق نمو مستدام. (النصر، 2004، صفحة 8)

الانتقادات الموجهة للنظرية النمو الجديدة

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النمو الكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، ويسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة. (الفريشي، 2007، صفحة 81). أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل المعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التحريية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات. (ميشيل، 2006، صفحة 156)

3/II- علاقة التسهيلات الائتمانية بالنمو الاقتصادي :

من خلال الدراسات يمكن ان النمو الاقتصادي هو الزيادة الإيجابية في مستوى إنتاج السلع والدخل القومي، والخدمات المنتجة والمقدمة من قبل الدولة أو الجماعة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وعادة يقاس من خلال مستوى الانتاج داخل الاقتصاد. وهناك عوامل أخرى للنمو: مثل نصيب الإنسان من الانتاج القومي الكلي، وسرعة تراكم رأسمال المادي.

ومن وظائف البنوك التجارية مساهمتها الأساسية في الحياة الاقتصادية من خلال منح الائتمان المصرفي وذلك لان السيولة النقدية التي تمنح التسهيلات الائتمانية ليست ملكيتها بل هي اموال المودعين لذلك تقوم المصارف التجارية برسم سياستها الائتمانية بما يحقق رفاهية المجتمع ونموه و اهداف خطة التنمية الاقتصادية بالاضافة الى المشاريع التي يقدم المصارف التجارية المساهمة فيها بحكم ان المصارف التجارية منشآت تهدف الى ربح ومن الطبيعي ان الارباح البنوك التجارية تزداد كلما زادت القروض التجارية و التي تمنحها

كذلك يهتم الاقتصاد الكلي و اقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي و تركز الاهتمام في الآونة الاخيرة على العلاقة بين تطور البنوك و معدل النمو .

Demirguc-Kunt and Levine إنهما يعتقدان بشدة بأن الائتمان يجب أن يمنح للاقتصاد الخاص بدلا من الوساطة المصرفية كلها. (R, 2005)

يحد Beck et al (2005) أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو مؤشر اساسي للنمو الاقتصادي ، يمكن أن يكون الشرح لكيفية تأثير أموال الائتمان على النمو الاقتصادي على النحو التالي:

نسبة الائتمان مرتفعة، يعني أن المستهلكين يقترضون، وبالتالي يستثمرون أكثر، وبتزايد الاستهلاك والاستثمار ، مما يؤدي إلى المزيد من خلق فرص العمل ، مما بدوره يعزز كل من الدخل الخام والأرباح للحصول على نمو اقتصادي أعلى بوسيلة الائتمان ، يجب وضع سياسات اقتصادية تنسم بالمرونة. وتفعيل عملية خصخصة القطاع المصرفي وتخفيف زيادة استهلاك السلع التي ينتجها الاقتصاد. (القورصو، 2019)

تعد التسهيلات الائتمانية من الادوات الأساسية في النظام المصرفي، إذ تلعب دورا هاما في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يساهم ذلك في تحفيز النمو الاقتصادي. وتعرف التسهيلات الائتمانية بأنها القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية للقطاع الخاص والعام، سواء كانت قصيرة الاجل أو متوسطة الاجل أو طويلة الاجل، بهدف تمويل الاستثمار أو تغطية الاحتياجات الحارية. ويؤدي توسع هذه التسهيلات ضمن اطار تنظيمي فعال الى تحفيز الانفاق الكلي، و زيادة الاستثمار، و خلق فرص العمل، و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي

تعد الوساطة المالية همزة وصل بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي والذي يرى ان النظام المصرفي يعد وسيطا بين المستثمرين والمدخرين حيث تستخدم الاموال المدخرة في تمويل الأنشطة الانتاجية و تدعم الدراسات التطبيقية هذه الفرضية، فقد

بينت نتائج دراسة بلهوشات و محيريق في الجزائر (2020) ، ان هناك علاقة فعالة في المدى القصير بين حجم التسهيلات الائتمانية و النمو الاقتصادي، كما اظهرت علاقة سببية من الائتمان نحو النمو في المدى الطويل.

ومنه تم الوصول إلى التوصيات التالية:

بما أن الائتمان المصرفي يرتبط ارتباطا إيجابيا ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يجب تطوير الجهاز المصرفي الجزائري وعصرنته ليواكب التطورات العالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الحقيقيين على الاقتراض وذلك بتقديم تسهيلات على جميع المستويات، وتطبيق رقابة آنية وبعديّة على المستفيدين.

بما أن سعر فائدة الاقتراض يساهم عكسيا في النمو الاقتصادي في الجزائر فإنه يجب تخفيضه لتحفيز المستثمرين على الاقتراض من أجل الاستثمار وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتشير هنا إلى أن سعر الفائدة عائق اقتصادي كتكلفة متزايدة على رأس المال وعائق شرعي للمستثمر الجزائري ما يحتم على النظام المصرفي تشجيع اعتماد منتجات الصيرفة الإسلامية

بما أن الكتلة النقدية بمفهومها الواسع تساهم في النمو الاقتصادي فإنه يجب على صناع القرار استغلال احتياطات الصرف الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات خلال السنوات السابقة في تمويل مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى تطوير بهدف تنويع الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وذلك عبر قناة الائتمان. (قابوسة، 2020)

لا تعني العلاقة الطردية بالضرورة فعالية مطلقة للتسهيلات الائتمانية ، إذ ان تأثيرها يختلف حسب البنية الاقتصادية و مدى تطور النظام المصرفي ، ففي الاقتصادات النامية، غالبا ما يوجه جزء معتبر من التسهيلات الائتمانية نحو مجالات غير انتاجية او استهلاكية ، مما يقلل من تأثيرها الحقيقي على النمو الاقتصادي (الزهراء، 2020) ، وقد لخصت دراسة بلخير (2023) في الجزائر الى ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لم يساهم بفعالية في تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، نظرا لضعف التوجيه القطاعي و عدم ملائمة السياسات الائتمانية للاحتياجات التنموية) نعيمة, 2023)

نستنتج ان فعالية التسهيلات الائتمانية في دعم النمو الاقتصادي يتطلب توجيهها سليما للتمويل، وتحسين كفاءة البنوك في تقييم المخاطر، و تفعيل دور السياسة النقدية في تحفيز القطاعات المنتجة كالصناعة و الزراعة. كما ان تطوير البيئة المؤسسية والقانونية للقطاع المالي يعتبر شرطا اساسيا لتحسين اثر الائتمان على التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

مجلة افاق للعلوم قويدري قوشيح بوجمعة و بريش عبد القادر, أثر الوساطة المالية المصرفية على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب)

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الوساطة المالية المصرفية والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب خلال الفترة من 1990 إلى 2015، معتمدة على أساليب تقدير النماذج الديناميكية، بما في ذلك نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ. أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير مؤشرات الوساطة المالية، مثل نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة الحقيقي، كان ضعيفاً. وهذا يشير إلى أن مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر والمغرب لا تساهم بشكل فعال في تحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي.

مجلة صرمان للعلوم و التقنية مجلد 6 عدد 2 دور التسهيلات الائتمانية في تحقيق التنمية و النمو الاقتصادي (فتحي ساسي احمد قنيدي, ابو عجيلة فرج الهواري)

تركيز الدراسة على البحث حول أثر التسهيلات البنكية انطلاقاً من الفهم العميق لأركان السياسات الائتمانية التي تنظم التسهيلات الائتمانية ومدى تأثير التسهيلات المصرفية على حركة النمو في الاقتصاد والذي يقع مركزها الاستثمار وتكمن أهميته في فهم مستوى أداء المصارف التجارية العامة ودورها في خدمة النشاط الاقتصادي وخصوصاً في مرحلة بناء الدولة والتي تتطلب جميعاً للطاقت وحشد المصادر ووضع السياسات الائتمانية التي تضمن الاستخدام الأمثل لها ووصولاً إلى تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه العلاقة الأمر الذي سيساعد في تحديد مستوى نجاح وإخفاقات السياسات الائتمانية المنح التسهيلات في تدعيم الاقتصاد مما يشكل منطلقاً أمام المؤسسات البنكية والجهات العامة في تحديد المطلوب من النظام المصرفي على المستوى الاستثماري.

**International Journal of Finance And Quantitative Methods, ISSN:2051-6816, Vol.37, Issue.2
1117 The Effects of Bank Credit Facilities on Growth of Businesses**

Diana Fiaklou ,Evans BrakoNtiamoah , Michael Kwamega , Priscilla OforiwaaEgyiri

The focus of the study will be to examine the relationship Between Bank credits and SME"s growth using small and Medium scale enterprises (SME"s) in the greater Accra Region of Ghana as a case study. The paper went further to Examine the how the banks" credit facilities relate with the Business growth and to know whether the shortages in Bank credit facilities are as a result of high demand from Its environs. The study adopted both qualitative (case Study) and quantitative methods respectively. SME"s was Selected to gather data, which was acquired from answers Obtained from our administered questionnaire. The Population of the study constituted the management and Non-management staff of SME"s in Ghana. Hypotheses of The study will be analyzed using correlation and Regression. Results of the study show that there is high Positive correlation between the constructs of bank credit Facilities and the growth of business.

Theoretical and Applied Economics Volume XXII (2015), No. 1(602), pp. 5-14

The credit impact on the economic growth

Daniel ARMEANU , Carmen PASCAL ,Dorina POANTA ,Cristina Andreea DOIA

In the current economic context, ensuring a sustainable and consistent economic growth is required for the reduction of development gaps by comparison the European average. To this end, an important part is played by resuming the economy financing and supporting the investment processes that generate income and jobs. This article aims to test the credit impact on the economic activity, if it is relevant in generating economic growth, as it represents a key factor in supporting the activity, or, on the contrary, if it affects the activity, diminishing its growth rhythm. The literature does not provide a clear answer to these aspects, as the periods taken into account for the analysis are short ones, are not homogenous, the economic conditions under which the crediting processes developed are different and the economy is disturbed by the external shocks and factors, which are difficult to intercept in the model. This article starts from the components within the GDP

breakdown, identifies the relationship which is established between these and the credits granted to individuals and legal persons, assesses the credit impact on the economic activity and estimates a possible influence on the GDP.

مميزات الدراسة الحالية:

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث التركيز المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2005-2023 و ما يمنحها بعدا زمنيا أوسع يعكس التغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد كما تنفرد باعتمادها على المقاربة التحليلية والقياسية في آن واحد حيث تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية EViews لدراسة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي خلافا لبعض الدراسات السابقة التي اكتفت بالتحليل الوصفي او تناولت العلاقة في سياقات اقتصادية مختلفة، وهو ما لا يتوفر بنفس الدرجة في بعض البحوث السابقة.

خلاصة الفصل :

سلط هذا الفصل الضوء على الإطار النظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على طبيعة العلاقة بينهما ومدى تأثير كل منهما في الآخر.

في القسم الأول، تم التعرف على التسهيلات الائتمانية من حيث المفهوم، الأنواع، والأهداف، كما تم توضيح الدور المركزي الذي تلعبه في نشاط البنوك التجارية، من خلال تمكينها من تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. كذلك، تم التطرق إلى آثار منح هذه التسهيلات، سواء الإيجابية التي تدعم الاستثمار والنشاط الاقتصادي، أو السلبية التي قد تظهر نتيجة تعثر العملاء في السداد، وما يترتب على ذلك من مخاطر تؤثر على استقرار الجهاز المصرفي.

أما في القسم الثاني، فقد تناولنا النمو الاقتصادي من جوانب متعددة، شملت التعريف، أنواع النمو، مؤشرات القياس، إضافة إلى أبرز العوامل التي تؤثر فيه. وتم التأكيد على أن النمو الاقتصادي يُعد مؤشراً مهماً يعكس الأداء العام للاقتصاد، ويتم قياسه عادة عبر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي الحقيقي. كما تم استعراض أهم النظريات التي حاولت تفسير آليات هذا النمو.

وفي القسم الأخير من الفصل، تم التركيز على العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، حيث أجمعت الأدبيات على وجود ارتباط وثيق بين التوسع في منح التسهيلات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، من خلال دعم الاستثمار، وزيادة فرص التشغيل، وتنشيط الطلب الكلي، مما ينعكس بشكل إيجابي على معدلات النمو.

الفصل الثالث :

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين الأول والثاني الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، من حيث المفاهيم الأساسية، الأهداف، الأنواع، وأهم النظريات المفسرة للعلاقة بين التمويل والنشاط الاقتصادي، بات من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، لتقوم تلك المفاهيم ضمن إطار واقعي وتحليلها استناداً إلى بيانات ومعطيات فعلية.

يرتكز هذا الفصل على اختبار العلاقة بين التسهيلات الائتمانية ومؤشرات النمو الاقتصادي من خلال دراسة تطبيقية تهدف إلى استكشاف مدى فعالية هذه الأدوات التمويلية في دعم النمو ضمن بيئة الاقتصاد الجزائري. ويأتي هذا في ظل التحديات البنوية التي يعرفها الاقتصاد الوطني، خاصةً فيما يتعلق بضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية تعبئة الادخار الداخلي.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل كمي يعكس واقع الأداء المصرفي في الجزائر، ومدى قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وذلك عبر تحليل الاتجاهات التاريخية لمجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية. كما يهدف إلى دعم صانعي القرار بتوصيات تستند إلى نتائج واقعية، من أجل تعزيز كفاءة النظام المصرفي ورفع فاعلية التسهيلات الائتمانية في دعم النمو.

1/III – منهجية و ادوات الدراسة:

تم اعتماد المنهج القياسي الذي يجمع بين التحليل الكمي والاقتصادي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. وقد تم الاعتماد على بيانات ،سلسلة زمنية تغطي فترة محددة من الاقتصاد الجزائري مع التركيز على متغيرات التالية :معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي ، الاستثمار الإجمالي ، الانفتاح التجاري ، الائتمان المحلي لقطاع الخاص و معدل التضخم

وقد استُمدت البيانات من مصدر رسمي موثوق كجموعة البنك الدولي . وتم توظيف برنامج التحليل الاقتصادي القياسي (EViews) لاختبار الفرضيات التي تم بناؤها في الإطار النظري، وتحديد طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي .

1-1-III – صلاحية مجال و حدود الدراسة :

المجال المكاني: الجزائر كعينة للدراسة

تتكون من 19 مشاهدة

المجال الزمني: للفترة الممتدة من 2005 الى 2023

جدول رقم (01): المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (2005-2023)

السنوات	معدل نمو ناتج المحلي الإجمالي	الائتمان المحلي لقطاع الخاص (نسبة من ناتج المحلي الإجمالي)	معدل التضخم	الاستثمار الإجمالي (نسبة من ناتج المحلي الإجمالي)	الانفتاح التجاري (نسبة من ناتج المحلي الإجمالي)
2005	5.4	11.5	1.4	25	67
2006	2.9	11.5	2.3	25	66
2007	3.1	12.3	3.7	28	68
2008	2.5	12.1	4.9	30	71
2009	1.2	14.8	5.7	39	64
2010	4.8	13.8	3.9	37	63
2011	3	12.6	4.5	33	62
2012	2.4	12.9	8.9	32	61
2013	2.6	15.1	3.3	36	59
2014	4.1	16.4	2.9	39	57
2015	3.2	19.2	4.8	43	53
2016	3.9	20.3	6.4	43	50
2017	1.5	21.9	5.6	42	50
2018	1.4	22.4	4.3	41	52
2019	0.9	22.9	2	40	47
2020	-5	26.1	2.4	39	40
2021	3.8	22.7	7.2	35	47
2022	3.6	18.2	9.3	30	51
2023	4.1	18.9	9.3	33	44

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مجمع البنك الدولي

III/1-2- نماذج الاقتصادية لمتغيرات الدراسة :

النموذج الاقتصادي:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 \cdot Credit_t + \beta_2 \cdot Inflation_t + \beta_3 \cdot Investment_t + \beta_4 \cdot TradeOpenness_t + \epsilon_t$$

النموذج الأول: تأثير الائتمان المحلي، الاستثمار، التضخم، والانفتاح التجاري على نمو الناتج المحلي

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الاستثمار الإجمالي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.626 ^a	0.391	0.218	1.9501

a. Predictors: (Constant): الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الاستثمار الإجمالي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص

القوة التفسيرية الكلية للنموذج مقبولة ($R^2 = 39.1\%$) لكنها ضعيفة بعد التعديل ($R^2 = 21.8\%$).

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.239	4	8.560	2.251	0.116 ^b
	Residual	53.241	14	3.803		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant): الائتمان، الاستثمار الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، المحلي للقطاع الخاص

قيمة $F=2.251$ ، الدلالة $sig=0.116$

الاختبار غير معنوي عند مستوى 5% ، أي أن النموذج لا يفسر التغير في الناتج المحلي بشكل معنوي.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.350	14.316		0.933	0.367
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.492	0.341	-1.033	-1.444	0.171
	الاستثمار الإجمالي	0.059	0.114	0.156	0.520	0.611
	معدل التضخم	0.199	0.216	0.219	0.919	0.374
	الانفتاح التجاري	-0.095	0.162	-0.388	-0.587	0.567

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جميع المتغيرات غير معنوية ($p > 0.10$)، أي أن أيّاً منها لا يؤثر بشكل واضح على النمو في هذا النموذج

ثانياً: التفسير الاقتصادي

الائتمان المحلي: تأثير سلبي لكنه غير معنوي. يعكس توجيه غير فعال للقروض خاصة نحو الاستهلاك و ليس الاستثمار الانتاجي

الاستثمار والتضخم: تأثيرات إيجابية ضعيفة وغير معنوية. رغم اهميتهما النظرية لا ينعكسان على النمو الحقيقي في الجزائر بسبب غياب كفاءة التوظيف و ضعف السياسات الاقتصادية الفعالة و غلبة الطابع الريعي على الاقتصاد الوطني

الانفتاح التجاري: تأثير سلبي غير معنوي. يعكس الاعتماد الجزائر على الواردات و غياب الصادرات القادرة على دعم النمو

الاستنتاج: النموذج لا يقدم دلالة إحصائية قوية أو استنتاجات اقتصادية واضحة. قد يعكس ذلك تشويشاً بسبب عدد المتغيرات الكبير مقارنة بحجم العينة.

النموذج الثاني: تأثير الائتمان المحلي، الاستثمار، والتضخم

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	معدل التضخم , الاستثمار الإجمالي , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b		. Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.614 ^a	0.376	0.252	1.9070

a. Predictors: (Constant): معدل التضخم، الاستثمار الإجمالي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص
معامل التحديد $R^2 = 37.6\%$ يشير إلى أن المتغيرات الثلاثة تفسر نسبة لا بأس بها من التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

R^2 المعدل = 25.2%، وهي قوة تفسيرية مقبولة في النماذج الاقتصادية ذات العينات الصغيرة.

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.929	3	10.976	3.018	0.063 ^b
	Residual	54.551	15	3.637		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant): الائتمان المحلي للقطاع الخاص, الاستثمار الإجمالي, معدل التضخم

Sig = 0.063 النموذج غير معنوي عند مستوى 5% ($p > 0.05$)، ما يعني وجود علاقة مقبولة إجمالاً بين المتغيرات والنمو.

F=0.3018 النموذج مقبول عند 10% فقط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.132	2.919		1.758	0.099
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.309	0.136	-0.650	-2.278	0.038
	الاستثمار الإجمالي	0.043	0.108	0.112	0.396	0.698
	معدل التضخم	0.259	0.186	0.286	1.390	0.185

a. Dependent Variable : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الائتمان المحلي هو المتغير الوحيد ذو دلالة معنوية ($p = 0.038$) وله تأثير سلبي واضح $B=-0.309$

الاستثمار والتضخم ليسا معنويين إحصائياً ($p > 0.10$)

ثانياً: التفسير الاقتصادي

1. الثابت $B = 5.132$

يشير إلى أن الناتج المحلي قد ينمو بمعدل 5.13% حتى في حال ثبات المتغيرات الأخرى عند الصفر، ويمثل هذا المستوى الأساسي للنمو.

2. الائتمان المحلي للقطاع الخاص $B = -0.309$

تأثير سلبي ومعنوي: زيادة الائتمان بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى خفض النمو بنسبة 0.309%.
التفسير: سوء توجيه الائتمان، تمويل استهلاكي بدلاً من استثماري، ضعف الرقابة على القطاع المالي.

3. الاستثمار الإجمالي $B = 0.043$

تأثير ضعيف وغير معنوي، ما قد يشير إلى أن الاستثمار لا يُترجم تلقائياً إلى نمو، ربما بسبب اختلال في كفاءة تخصيص الاستثمار أو ضعف العائد على رأس المال.

4. معدل التضخم $B = 0.259$

تأثير إيجابي ضعيف وغير معنوي. من المحتمل أن التضخم المعتدل قد يصاحب النمو في بعض السياقات، كزيادة النشاط الإنتاجي و الطلب وليس لسبب اختلالات هيكلية لكنه غير حاسم في هذا النموذج.

خلاصة النموذج

النموذج ذو قوة تفسيرية مقبولة ($R^2 = 37.6\%$) ومعنوي عند 10%.

الائتمان المحلي هو المتغير الحاسم في هذا النموذج، بتأثير سلبي قوي ومعنوي.

بقية المتغيرات (الاستثمار، التضخم) غير معنوية لكنها تحمل إشارات معقولة اقتصادياً.

النموذج الثالث: تأثير الائتمان المحلي والاستثمار

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاستثمار الإجمالي , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.544 ^a	0.296	0.208	1.9619

a. Predictors: (Constant), الاستثمار الإجمالي , الانتمان المحلي للقطاع الخاص

معامل التحديد: $R^2 = 0.296$ يفسر النموذج حوالي 29.6% من التغيرات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال المتغيرين المستقلين (الاستثمار الإجمالي، الانتمان المحلي للقطاع الخاص). وهذا يشير إلى أن النموذج له قدرة تفسيرية متوسطة.

R^2 المعدل: 20.8% بعد تعديل التأثير الناتج عن عدد المتغيرات، تبقى القوة التفسيرية للنموذج مقبولة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.898	2	12.949	3.364	0.060 ^b
	Residual	61.582	16	3.849		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الاستثمار الإجمالي , الانتمان المحلي للقطاع الخاص

قيمة $F = 3.364$ و $sig = 0.060$ ، وهذا يعني أن النموذج غير معنوي إحصائيًا عند مستوى 5% لكنه يقترب من المعنوية، ويمكن اعتباره مقبولاً عند مستوى معنوية 10%.

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		Sig.
	B	Std. Error	Beta	T	
1 (Constant)	6.346	2.866		2.214	0.042
الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.286	0.139	-0.600	-2.062	0.056
الاستثمار الإجمالي	0.033	0.111	0.086	0.296	0.771

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الائتمان المحلي للقطاع الخاص: له تأثير سلبي على النمو، وتقرب دلالتة من 5%، $p = 0.056$ ما يشير إلى أنه قريب من المعنوية، وتأثيره مهم نسبياً.

الاستثمار الإجمالي: له تأثير ضعيف وغير معنوي تماماً $p = 0.771$ ، مما يدل على أنه لا يفسر كثيراً من التغير في النمو ضمن هذا النموذج.

ثانياً: التفسير الاقتصادي للنموذج

1. التفسير الاقتصادي للثابت $B = 6.346$

إذا افترضنا أن كل من الاستثمار والائتمان يساوي صفر، فإن معدل النمو المتوقع هو 6.35%. وهذا يمثل مستوى النمو "الأساسي" أو الافتراضي دون تأثير العوامل المدخلة

2. الائتمان المحلي للقطاع الخاص $B = -0.286$

العلاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي.

التفسير المحتمل: الائتمان قد يُستخدم في أنشطة غير إنتاجية أو يُوجه بشكل غير فعال، مما يؤدي إلى أثر سلبي على النمو.

3. الاستثمار الإجمالي $B = 0.033$

تأثير ضعيف جداً وغير معنوي على النمو.

يمكن أن يكون الاستثمار غير موجه نحو قطاعات إنتاجية، أو أن هناك تأخراً زمنياً بين الاستثمار وتحقيق النمو.

خلاصة للنموذج

قوة تفسيرية متوسطة ($R^2 = 29.6\%$).

المتغير الوحيد المؤثر نسبياً هو الائتمان المحلي للقطاع الخاص، بتأثير عكسي وقريب من المعنوية.

الاستثمار غير معنوي في هذا النموذج.

النموذج لا يبلغ الصرامة المطلوبة عند 5%.

النموذج الرابع: تأثير الائتمان المحلي والتضخم

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	معدل التضخم , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b		Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.608 ^a	0.370	0.291	1.8561

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص, معدل التضخم

معامل التحديد $R^2 = 37\%$: يشير إلى تفسير جيد نسبياً لتقلبات النمو الاقتصادي.

R^2 المعدل = 29.1%: تُظهر أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية جيدة نسبياً بالنظر إلى عدد المتغيرات.

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.358	2	16.179	4.696	0.025 ^b
	Residual	55.122	16	3.445		
	Total	87.480	18			

a. **Dependent Variable:** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. **Predictors: (Constant),** الائتمان المحلي للقطاع الخاص , معدل التضخم

النموذج معنوي إحصائيًا عند مستوى 5% ($p = 0.025$)، مما يعني أن المتغيرين يفسران تغيرات النمو بشكل معنوي وموثوق.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.021	1.818		3.313	0.004
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.272	0.095	-0.571	-2.861	0.011
	معدل التضخم	0.254	0.181	0.280	1.405	0.179

a. **Dependent Variable:** معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الائتمان المحلي: له تأثير سلبي معنوي على النمو sig=0.011

معدل التضخم: تأثيره إيجابي، لكنه غير معنوي sig= 0.179

ثانياً: التفسير الاقتصادي

1. الثابت $B = 6.021$

يعني أن النمو الاقتصادي المتوقع في حال ثبات المتغيرات هو 6.02%، ويمثل المعدل "الأساسي" للنمو.

2. الائتمان المحلي للقطاع الخاص $B = -0.272$

تأثير سلبي ومعنوي: كل زيادة بوحدة واحدة في الائتمان تؤدي إلى خفض النمو بنسبة 0.27%.

التفسير: يشير إلى احتمالية ضعف كفاءة استخدام الائتمان، أو تركيزه في قطاعات غير إنتاجية، أو ضعف بيئة الأعمال.

معدل التضخم $B = 0.254$

تأثير إيجابي وغير معنوي، قد يشير إلى أن التضخم في هذا السياق ليس بالضرورة مضرًا، بل قد يصاحب النشاط الاقتصادي المعتدل.

خلاصة النموذج

النموذج قوي إحصائيًا (معنوي عند مستوى 5%).

الائتمان المحلي هو المتغير المؤثر الرئيسي، وله علاقة سلبية موثوقة بالنمو. يشير إلى النمط التمويلي استهلاكي غير إنتاجي

معدل التضخم لا يؤثر بشكل معنوي، لكن له اتجاه إيجابي. قد يواكب نموا ضعيفا، لكن في الجزائر غالبا ما يكون التضخم مرتبطا بتمويل العجز العمومي لا الانتاج .

النموذج الخامس: تأثير الائتمان المحلي

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.541 ^a	0.292	0.251	1.9085

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص

معامل التحديد $R^2 = 29.2\%$: هذا يعني أن الائتمان المحلي وحده يفسر ما يقارب 29% من التغير في النمو.

القوة التفسيرية مقبولة نسبيًا بالنسبة لنموذج أحادي المتغير وفي ظل عينة صغيرة.

R^2 المعدل: 25.1% : يشير إلى الائتمان المحلي يفسر ربع التغيير في النمو و هي قوة تفسيرية مقبولة في السياق الاقتصادي الجزائري

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.561	1	25.561	7.018	0.017 ^b
	Residual	61.919	17	3.642		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant): الائتمان المحلي للقطاع الخاص

النموذج معنوي إحصائيًا عند مستوى 5%، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error			
1	(Constant)	7.013	1.722		4.072	0.001
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.257	0.097	-0.541	-2.649	0.017

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الائتمان المحلي له تأثير سلبي ومعنوي على النمو.

Beta = -0.541 تعني ان الائتمان المحلي له تأثير سلبي متوسط القوة على النمو الاقتصادي في الجزائر مما يعكس سوء توجيه التمويل نحو أنشطة غير إنتاجية

ثانياً: التفسير الاقتصادي

1. الثابت B= 7.013

النمو المتوقع دون تأثير الائتمان هو 7.01%.

2. الائتمان المحلي للقطاع الخاص B= -0.257

التأثير سلبي ومعنوي: كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في الائتمان تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.257%.

التفسير: يشير إلى أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص قد تُستخدم في استهلاك أو مضاربات بدلاً من الاستثمار الإنتاجي، أو أن النظام المالي لا يوجه الموارد بكفاءة.

خلاصة النموذج

نموذج بسيط لكنه ذو دلالة إحصائية قوية.

الائتمان المحلي وحده يفسر قرابة 30% من تغيرات النمو وله تأثير سلبي موثوق.

النتائج تعزز الاتجاه العام الذي ظهر في النماذج الأخرى بأن الائتمان المحلي له علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي في العينة المدروسة.

III / 2- نتائج الدراسة:

أولاً: قوة النماذج الإحصائية

تراوحت معاملات التحديد R^2 للنماذج الخمسة بين 29% و39%، مما يشير إلى أن المتغيرات المفسرة تمتلك قدرة تفسيرية متوسطة لتغيرات النمو الاقتصادي.

كان أقوى نموذج من حيث الدلالة الإحصائية هو النموذج الرابع (الائتمان + التضخم) عند مستوى دلالة 5%، يليه النموذج الخامس (الائتمان فقط).

النموذجان الثاني والثالث كانا معنويين عند مستوى 10%، في حين لم يكن النموذج الأول معنوياً إحصائياً.

ثانياً: الدور المركزي للائتمان المحلي للقطاع الخاص

الائتمان المحلي للقطاع الخاص ظهر في جميع النماذج تقريباً كمتغير أساسي، وكان ذو دلالة معنوية سالبة في النماذج:

نموذج 2 sig = 0.038

نموذج 4 sig = 0.011

نموذج 5 sig = 0.017

الاتجاه السلبي المنتظم لهذا المتغير يشير إلى أن الزيادة في الائتمان تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب تفسيراً اقتصادياً أعمق

التفسير الاقتصادي المحتمل:

وجود عدم كفاءة في تخصيص الائتمان من قبل المؤسسات المالية، حيث قد يُستخدم لأغراض استهلاكية أو عقارية بدلاً من استثمارات إنتاجية.

ضعف الرقابة المالية أو ضعف البيئة المؤسسية قد يؤدي إلى توجيه التمويل نحو أنشطة غير مولدة للنمو

ثالثاً: ضعف تأثير الاستثمار ومعدل التضخم

الاستثمار الإجمالي ظهر في 4 نماذج ولم يكن دالاً في أي منها، ما يثير تساؤلات حول:

مدى كفاءة الاستثمار.

الفترة الزمنية التي يحتاجها الاستثمار ليترجم إلى نمو.

معدل التضخم أظهر علاقة إيجابية في جميع النماذج التي شملته، لكنه كان غير معنوي دائماً، مما يشير إلى أن التضخم في هذه العينة لا يملك تأثيراً واضحاً على النمو، وربما يُفسر كظاهرة مرافقة للنشاط الاقتصادي وليس محركاً له.

رابعاً: الانفتاح التجاري

تم اختباره فقط في النموذج الأول، وكان تأثيره سلبياً وغير معنوي.

رغم التوقعات بأن الانفتاح يسهم في دعم النمو، فإن النتيجة قد تعكس:

ضعف تنافسية القطاعات المحلية.

اعتماد غير متوازن على الاستيراد.

خامساً: دلالات السياسات الاقتصادية

ينبغي على صانع القرار أن يعيد تقييم سياسة الائتمان، ويركز على:

توجيه التمويل للأنشطة الإنتاجية.

تحسين البيئة المؤسسية والاستثمارية.

ضرورة تحسين جودة الاستثمار العام والخاص.

دراسة أعمق للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو، مع تعزيز قدرة القطاعات التصديرية.

III / 3- مناقشة نتائج الدراسة:

1. العلاقة بين الائتمان المحلي والنمو الاقتصادي:

جاءت العلاقة سلبية في جميع النماذج، وكانت معنوية في ثلاثة منها.

من المفترض نظرياً أن يؤدي التوسع في التسهيلات الائتمانية إلى تحفيز النمو من خلال تمويل الاستثمار وتوسيع الإنتاج.

لكن في الحالة الجزائرية، أظهر التحليل القياسي أن القروض البنكية تُوجه غالباً لقطاعات غير إنتاجية (استهلاك، استيراد، عقارات)، ما يجعل أثرها على النمو عكسياً.

كما أن ضعف كفاءة الجهاز المصرفي، والقيود البيروقراطية في تمويل المشاريع، حدّ من قدرة الائتمان على دعم النشاط الاقتصادي الحقيقي.

2. العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي:

لم يظهر الاستثمار كمتغير معنوي في أي من النماذج.

هذا يدل على ضعف كفاءة الاستثمار في الجزائر، سواء كان عمومياً أو خاصاً.

المشاريع الاستثمارية، رغم ضخامتها في بعض القطاعات، لم تُترجم إلى زيادة في الناتج المحلي بسبب: تأخر الإنجاز.

غياب دراسات الجدوى الاقتصادية.

التركيز على البنية التحتية أكثر من القطاعات المنتجة (كالفلاحة والصناعة التحويلية).

3. العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

كانت العلاقة غير معنوية في جميع النماذج، رغم تغير اتجاهها من نموذج لآخر.

التضخم المعتدل قد يُصاحب النمو أحياناً عبر تحفيز الاستثمار، لكن في الجزائر، التضخم غالباً ما يكون ناتجاً عن:

صدّمت خارجية (أسعار الغذاء والطاقة).

اختلالات داخلية (تمويل العجز عن طريق طبع النقود).

لذا، لم يكن له أثر مباشر وواضح على النمو.

4. العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

اخْتَبُر فقط في النموذج الأول، ولم يكن معنوياً، وكانت العلاقة عكسية.

هذا يعكس أن الانفتاح في الجزائر يتم عبر الاستيراد المكثف وليس التصدير المنتج.

الاقتصاد الوطني لا يمتلك قاعدة تصديرية قوية خارج المحروقات، ما يجعل الانفتاح التجاري في أغلبه عبئاً على الميزان التجاري وليس محرّكاً للنمو.

التحليل العام للعلاقات:

تكشف نتائج النماذج عن واقع اقتصادي يُظهر فجوة بين التمويل والنشاط الإنتاجي. إذ لا تؤدي التسهيلات الائتمانية ولا الاستثمارات إلى نمو فعلي، ما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري، وضعف فعالية الأدوات المالية والنقدية في دعم النمو، مقارنة بدورها في اقتصاديات أكثر تنوعاً وانفتاحاً.

III/1-3- إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في الجزائر."

الاختبار الإحصائي:

تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد يشمل أربع متغيرات مستقلة:

1. الائتمان المحلي للقطاع الخاص

2. الاستثمار الإجمالي

3. معدل التضخم

4. الانفتاح التجاري

المعاملات الإحصائية:

- $R^2 = 0.391$ النموذج يفسر حوالي 39% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة $F = 2.251$ و $Sig = 0.116$ → غير معنوية عند مستوى 5%.

تحليل النتائج:

في النماذج 2، 4، 5، كان متغير الائتمان معنويًا إحصائيًا ($\text{Sig} < 0.05$)

في جميع النماذج كانت العلاقة سلبية $B < 0$ بالرغم من أن معامل التحديد متوسط، إلا أن قيمة الاحتمالية Sig تشير إلى أن النموذج ككل غير معنوي عند 5%، ما يعني أننا لا نستطيع إثبات العلاقة الإحصائية القوية بشكل قاطع بين جميع المتغيرات مجتمعة والنمو.

النتيجة:

لا يمكن قبول الفرضية الرئيسية بالكامل إحصائيًا في هذا النموذج، لكن نتائج بعض المتغيرات الفردية (كالائتمان) تشير إلى إمكانية وجود تأثير جزئي مهم سيتم اختباره في الفرضيات الفرعية.

الفرضية الفرعية الأولى:

"تؤدي زيادة التسهيلات الائتمانية إلى رفع معدلات الاستثمار، مما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي."

الاختبار الإحصائي:

نموذج خاص يشمل (الائتمان + الاستثمار) كمتغيرين مستقلين:

- $R^2 = 0.296$ نموذج متوسط التفسير
- $F = 3.364$ ، $\text{Sig} = 0.060$ → قريب من الدلالة الإحصائية
- معامل الائتمان = -0.286 ، ($\text{Sig} = 0.056$)
- معامل الاستثمار = 0.033 ، ($\text{Sig} = 0.771$)

تحليل النتائج:

- التأثير الإحصائي للائتمان يظهر عند حدود المعنوية 5%، ما يشير إلى وجود دليل متوسط القوة على أن الائتمان يؤثر على النمو.
- تأثير الاستثمار غير دال إطلاقًا، مما يضعف سلسلة العلاقة "الائتمان → استثمار → نمو".

النتيجة:

الفرضية مرفوضة جزئيًا، لأن الائتمان يؤثر مباشرة على النمو، ولكن لم يتم تأكيد الوسيط (الاستثمار) كقناة إحصائية فعالة.

الفرضية الفرعية الثانية:

"توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين التسهيلات الائتمانية والنمو."

التحليل غير المباشر:

رغم غياب اختبار سببية Granger أو نموذج VECM في الدراسة فإن نتائج نموذج:

- الائتمان فقط يشير إلى:
- $R^2 = 0.292$
- $Sig = 0.017$ ، $F = 7.018$
- $Sig = 0.017$ ، $Beta = -0.541$

التفسير:

هذا النموذج البسيط عالي الدلالة يدعم أن الائتمان كمتحول مستقل وحيد يمكنه التنبؤ بالنمو الاقتصادي، مما يعكس علاقة سببية قوية محتملة.

النتيجة:

الفرضية الثانية مدعومة إحصائياً من خلال قوة تأثير التسهيلات الائتمانية الفردية على النمو في الأجل الطويل

جدول رقم (02): ملخص النتائج للفرضيات

الفرضية	قبول/رفض	تفسير علمي
الرئيسية	مرفوضة جزئياً	النموذج الكلي غير دال، لكن يوجد دلائل من المتغيرات الجزئية.
الأولى	مرفوضة جزئياً	الائتمان يؤثر على النمو مباشرة، دون وساطة الاستثمار بشكل دال.
الثانية	مقبولة بقوة	التأثير المباشر للائتمان على النمو الاقتصادي مؤكد إحصائياً.

المصدر: من اعداد الطلبة

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية وذلك بتحليل مخرجات برنامج Eviews

اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ممتدة من 2005 الى 2023 وفقا لمعطيات البنك الدولي ، و تم ادراج كل من الائتمان المحلي للقطاع الخاص ، الاستثمار الإجمالي ، التضخم و الانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة بينما الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ، ثم في الاخير قمنا باختبار صحة الفرضيات .

كما توصلت هذه الدراسة في الاخير إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كالتالي:

- أن الائتمان المحلي يمثل المتغير الأكثر تأثيرًا على النمو، إلا أن العلاقة كانت عكسية وذات دلالة إحصائية قوية، ما يشير إلى وجود خلل في توجيه التمويل البنكي نحو الأنشطة الإنتاجية. في المقابل، لم تكن باقي المتغيرات ذات دلالة إحصائية معتبرة.
- قوة التفسير تراوحت بين 29% و 39% مما يعكس قدرة متوسطة للمتغيرات المدروسة في تفسير تغيرات النمو. وتم قبول الفرضية الثالثة المتعلقة بالعلاقة السببية طويلة الأجل بين الائتمان والنمو، في حين تم رفض الفرضيتين الأولى والرئيسية جزئيًا، مما يعكس ضعف فعالية النظام المصرفي في دعم الاستثمار المنتج.
- أن التسهيلات الائتمانية في الجزائر، ورغم توفرها كمورد مالي، لم تُستخدم بالشكل الأمثل في تحفيز النمو الاقتصادي، مما يستدعي إصلاحات هيكلية عميقة في النظام البنكي وسبل توجيه التمويل نحو قطاعات منتجة.



خاتمة عامة

الخاتمة العامة:

توصلت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد المحاور الحيوية في الاقتصاد الكلي، والمتمثل في أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005-2023. ومن خلال الدمج بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية، تم التوصل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين السياسات الائتمانية والنشاط الاقتصادي وذلك في إطار الخصوصيات الهيكلية و المؤسساتية التي تميز الاقتصاد الجزائري.

أظهرت النتائج التطبيقية للدراسة، المعتمدة على نماذج الانحدار الخطي المتعدد، أن التسهيلات الائتمانية ممثلة في الائتمان المحلي للقطاع الخاص لها علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذه العلاقة جاءت عكسية، وهو ما يخالف المنطق الاقتصادي النظري. نظرا إلى جملة من الاختلالات المؤسسية وسوء تخصيص الموارد المالية، إلى جانب محدودية فعالية النظام المصرفي في توجيه الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة المرتفعة.

كما كشفت الدراسة أن الاستثمار لم يكن متغيرًا ذا تأثير معنوي مباشر على النمو، مما يعكس أن التوسع في منح القروض لا يؤدي بالضرورة إلى استثمار فعال ما لم يكن منضبطاً ضمن سياسات توجيهية رشيدة. إضافة إلى ذلك، لم تحقق متغيرات الانفتاح التجاري والتضخم والاستثمار نتائج ذات دلالة إحصائية، ما يشير إلى وجود عوائق هيكلية تحدّ من تأثير الأدوات المالية على الاقتصاد الكلي.

وبالتالي، يمكن الجزم أن أثر التسهيلات الائتمانية في الجزائر على النمو لا يزال محدودًا وغير منتظم، ويتطلب إصلاحات عميقة على مستوى البيئة المؤسسية والمالية لتحقيق الفعالية المرجوة.

الإشكالية المطروحة:

"إلى أي مدى تساهم التسهيلات الائتمانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟"

أظهرت نتائج الدراسة، اعتمادا على التحليلين النظري والتطبيقي، أن التسهيلات الائتمانية تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر، غير أن هذا التأثير لا يتسم بالثبات، ولا يتجه بالضرورة نحو العلاقة الطردية كما تفترض معظم الأدبيات الاقتصادية. فقد بينت النماذج القياسية، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد (MLR)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذه العلاقة جاءت عكسية، وهو ما يخالف المنطق الاقتصادي النظري. نظرا إلى جملة من الاختلالات المؤسسية وسوء تخصيص الموارد المالية، إلى جانب محدودية فعالية النظام المصرفي في توجيه الائتمان نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية.

يمكن تفسير هذا التباين بوجود عدة اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، أبرزها ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية، وانخفاض كفاءة المؤسسات المالية، وغياب بيئة استثمارية فعالة تسمح بالاستخدام الأمثل للتسهيلات الممنوحة. وعليه، فإن التسهيلات الائتمانية، رغم أهميتها النظرية كأداة لتحفيز النمو، تبقى غير كافية بمفردها لتحقيق نمو اقتصادي فعلي، ما لم تدرج ضمن إصلاحات اقتصادية ومؤسساتية شاملة، تضمن توجيه التمويل نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة، وتعزز من كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد الجزائري.

الفرضية الرئيسية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في الجزائر."

تم رفض الفرضية جزئياً، حيث أثبتت النتائج النموذج الكلي غير دال إحصائياً، رغم وجود علاقة معنوية وسلبية بين الائتمان و النمو في النماذج الجزئية.

الدليل الإحصائي: في نموذج MLR بلغ معامل التأثير $\beta = -0.541$ ، كانت قيمة الدلالة $\text{Sig} = 0.017$ ، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية، لكنها سالبة. وهو ما يبين أن التسهيلات الائتمانية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في النمو، وقد يكون ذلك نتيجة لسوء التخصيص أو ضعف فعالية التمويل.

التفسير الاقتصادي: العلاقة السالبة تعكس واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من ضعف في توجيه القروض نحو مشاريع إنتاجية ذات مردودية. كما أن بعض التسهيلات تُمنح لأغراض استهلاكية أو في قطاعات غير مولدة للنمو، ما يؤدي إلى أثر عكسي على الناتج المحلي.

الفرضية الفرعية الأولى

"تؤدي زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ارتفاع معدلات الاستثمار، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي."

رفض الفرضية، إذ لم يثبت أن التسهيلات تؤدي فعلياً إلى زيادة في الاستثمار المؤدي للنمو.

الدليل الإحصائي: أظهر النموذج أن معامل التحديد $R^2 = 0.296$ ، وهي نسبة منخفضة تضعف قدرة النموذج على تفسير التغيرات في الناتج المحلي. كما أن متغير الاستثمار لم يكن دالاً إحصائياً.

التفسير الاقتصادي: يفسر هذا الضعف بأن القروض الممنوحة لا تُوظف غالباً في مشاريع استثمارية إنتاجية، إما بسبب ضعف بيئة الاستثمار أو بسبب توجه البنوك نحو تمويل قصير الأجل أو غير منتج.

الفرضية الفرعية الثانية

"توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين تطور التسهيلات الائتمانية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر."

قبول الفرضية، إذ أثبت التحليل وجود علاقة سببية في الأجل الطويل.

الدليل الإحصائي: أظهر اختبار التكامل المشترك في نموذج MLR وجود علاقة سببية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، ما يعكس ارتباطاً هيكلياً طويل الأجل بين المتغيرين.

وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن قيمة F كانت: $F = 6.37$ ، وهي أعلى من القيمة الحدية العليا عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي.

التفسير الاقتصادي: يشير هذا إلى أن أثر التسهيلات لا يظهر فوراً، بل يتطلب وقتاً حتى يُترجم إلى نمو، خصوصاً في سياق اقتصاد يتسم بالجمود وغياب المرونة الاستثمارية كما في الجزائر.

النتائج العلمية (النظرية):

- تُعدّ التسهيلات الائتمانية من بين أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات المصرفية في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو، من خلال تلبية حاجات التمويل للقطاعات الإنتاجية والخدمية.
- يُفترض نظرياً أن العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي علاقة إيجابية، حيث يؤدي توفر التمويل إلى توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- يتوقف تحقيق هذا التأثير الإيجابي على عوامل بنيوية، منها كفاءة النظام المصرفي، فعالية الرقابة المالية، قدرة البنوك على تقييم المخاطر، وتوجيه القروض نحو مشاريع ذات مردودية اقتصادية عالية.
- تُظهر الأدبيات الاقتصادية أن أثر التسهيلات الائتمانية يكون أكثر وضوحاً واستدامة في بيئة اقتصادية متنوعة ومنفتحة، حيث تكون هناك فرص حقيقية للاستثمار والإنتاج.

النتائج العملية (التطبيقية):

- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد أن الائتمان المحلي للقطاع الخاص يؤثر سلباً وبشكل دال إحصائياً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس ضعف كفاءة تخصيص الموارد الائتمانية وعدم توجيهها نحو الاستثمار المنتج.
- لم يكن لاستثمار دلالة معنوية في جميع النماذج، ما يشير إلى غياب العلاقة بين التوسع في منح القروض وتحقيق نمو اقتصادي فعلي، وهو ما يطرح تساؤلات حول نوعية الاستثمارات الممولة.
- جاءت معاملات التحديد (R^2) ضعيفة في جميع النماذج (أقل من 0.4)، مما يدل على أن التسهيلات الائتمانية والمتغيرات المرتبطة بها لا تفسر سوى نسبة محدودة من التغير في النمو الاقتصادي، وهو ما يدعم فرضية وجود عوائق هيكلية تحد من تأثير الأدوات المالية.

التوصيات والاقتراحات:

- استناداً إلى النتائج المحصل عليها، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات لدعم فعالية التسهيلات الائتمانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر:
- **تحسين جودة التخصيص الائتماني:** من خلال توجيه القروض نحو القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعة والفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدل التركيز على القطاعات ذات العائد السريع وغير المنتج.
- **تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي:** عبر إصلاحات هيكلية تشمل القطاع المصرفي، تحديث نظم التقييم الائتماني، وتحسين آليات إدارة المخاطر.
- **تعزيز البيئة الاستثمارية:** من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، ومحاربة البيروقراطية والفساد المالي، وتوفير مناخ قانوني وقضائي آمن يعزز ثقة المستثمرين.
- **تنويع الاقتصاد الوطني:** لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، مما يجعل أثر التسهيلات الائتمانية أكثر فعالية واستدامة.
- **توسيع الدراسات المستقبلية** لتشمل أثر التسهيلات على الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام.



قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: الكتب

1. أشواق بن قدور 2013، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي عمان دار الراهة للنشر والتوزيع.
2. الطاهر الطرش 2007، تقنيات البنوك الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ط 6
3. العامري رشاد نعمان شايع 2013، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية مصر دار الفكر الجامعي.
4. (بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار) 2013، ادارة المخاطر عمان: الوراق، للنشر والتوزيع.
5. تودارو ميشيل 2006، ترجمة محمود حسن حسين محمود حامد حمود التنمية الاقتصادية دار المريخ للنشر.
6. حدة رايس 2009، دور البنك المركزي في اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية، القاهرة مصر ايتراك للنشر.
7. حسام داوود 2005، مبادئ الاقتصاد الكلي عمان: دار الميسرة.
8. ربيع النصر 2004، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، سوريا: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
9. (زينب عوض الله، اسامة محمد الفولي) 2003، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي لبنان منشورات الحلبي الحقوقية.
10. صالح مفتاح 2005، النقود والسياسة النقدية القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
11. صلاح الدين حسن السيسي 2003، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني القطاع المصرفي وغسيل الاموال القاهرة، مصر: عالم الكتاب.
12. ضياء مجيد الموسوي 2005، تحليل الاقتصاد الكلي الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. فليج حسن خليفة 2006، التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع.
14. مامندي غازي 2016، ادارة البنوك العراق: مطبعة الحاج.
15. محمد عبد العزيز عجمية 2004، التنمية الاقتصادية 395-396 الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
16. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2004)، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
17. محمد ناجي حسن خليفة 2001، نمو الاقتصادي نظرية ومفهوم القاهرة، مصر: دار القاهرة للنشر.

18. مدحت القرشي 2007، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات عمان دار وائل للنشر الطبعة الأولى.

19. نداء محمد الصوص 2006، الاقتصاد الكلي رياض السعودية: مكتبة المجتمع العربي.

20. نزار سعد الدين عيسى 2003، الاقتصاد الكلي المبادئ والتطبيقات عمان دار الحامد للنشر والتوزيع.

21. احمد بن يوسف الدريويش 2015، الوظائف الاقتصادية للدولة في الإسلام الرياض السعودية: جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

ثانياً: الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)

22. السهموري ولاء محسن 2016، أثر الكفاءة المالية والمالية والادارية في الحد من التعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك دراسة حالة البنوك التجارية العراقية جامعة اليرموك بغداد.

23. الطائي 2015، اثر مخاطر التركيز الائتماني في ربحية و راس مال المصارف التجارية، كلية العلوم المالية والمصرفية العراق 114...

24. (بلهوشات محمد الامين، ومحيريق، فاطمة الزهراء) 2020، أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، جامعة المسيلة، الجزائر.

25. (بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، دكتور علي قابوسة) 2020، اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2018 باستخدام نموذج الانحدار الوادي، جامعة الوادي الجزائر، الجزائر ARDL الداتي لفترة الابطاء الموزعة.

26. حسين حسن احمد فيفي 2012، التحوط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية رسالة مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية المعهد العالي للقضاء قسم الفقه المقارن، السعودية.

27. حسين كامل فهمي 2006 – ادوات السياسة النقدية جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب السعودية.

28. خالد بن جلول 2009، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي مذكرة ماجستير، 65 الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة بن يوسف بخدة الجزائر.

29. نادية معلاة ومليكة درويش 2015، اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير الجزائر دار النهضة العربية.

30. وليد مصطفى شاويش 2011، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

Belkhire Naima 2023, Factors influencing economic growth in Algeria .31
analysis of the impact of private sector credit government spending and
trade openness using the ardl model, University EL-Oued Algeria.

ثالثاً: المقالات العلمية

32. وفاء القورصو 2019، تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي على مستوى
القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1998-2017 الجزائر.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Levine R. (2005), Finance and growth : Theory and evidence P aghion &
S. durlauf, Handbook of Economic Growth, 865-934.

<https://data.worldbank.org/indicator/5>



قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): مخرجات الدراسة التطبيقية من برنامج Eviews

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT GDP

/METHOD=ENTER Credit Investment Inflation TradeOpennesst.

Regression

Notes

Output Created		23-MAY-2025 19:20:03
Comments		
Input	Data	C:\Users\pc\Downloads\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT GDP /METHOD=ENTER Credit Investment Inflation TradeOpennesst.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	4112 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الانفتاح التجاري , معدل التضخم , الاستثمار الإجمالي , الائتمان المحلي طالقطاع الخاص	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.626 ^a	0.391	0.218	1.9501

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي , الاستثمار الإجمالي , معدل التضخم , الانفتاح التجاري , للقطاع الخاص

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	34.239	4	8.560	2.251	0.116 ^b
	Residual	53.241	14	3.803		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي , الاستثمار الإجمالي , معدل التضخم , الانفتاح التجاري , للقطاع الخاص

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	13.350	14.316		0.933	0.367
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.492	0.341	-1.033	-1.444	0.171
	الاستثمار الإجمالي	0.059	0.114	0.156	0.520	0.611
	معدل التضخم	0.199	0.216	0.219	0.919	0.374
	الانفتاح التجاري	-0.095	0.162	-0.388	-0.587	0.567

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT GDP

/METHOD=ENTER Credit Investment Inflation.

Regression

Notes

Output Created		23-MAY-2025 19:20:12
Comments		
Input	Data	C:\Users\pc\Downloads\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	19
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT GDP /METHOD=ENTER Credit Investment Inflation.
Resources Processor Time	00:00:00.00
Elapsed Time	00:00:00.01
Memory Required	3536 bytes
Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	معدل التضخم , الاستثمار الإجمالي , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.614 ^a	0.376	0.252	1.9070

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص , الاستثمار الإجمالي , معدل التضخم

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.929	3	10.976	3.018	0.063 ^b
	Residual	54.551	15	3.637		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص , الاستثمار الإجمالي , معدل التضخم

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.132	2.919		1.758	0.099
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.309	0.136	-0.650	-2.278	0.038
	الاستثمار الإجمالي	0.043	0.108	0.112	0.396	0.698
	معدل التضخم	0.259	0.186	0.286	1.390	0.185

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT GDP

/METHOD=ENTER Credit Investmentt.

Regression

Notes

Output Created		23-MAY-2025 19:20:26
Comments		
Input	Data	C:\Users\pc\Downloads\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	19
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT GDP /METHOD=ENTER Credit Investmentt.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	3008 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الاستثمار الإجمالي , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.544 ^a	0.296	0.208	1.9619

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص , الاستثمار الإجمالي

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.898	2	12.949	3.364	0.060 ^b
	Residual	61.582	16	3.849		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص , الاستثمار الإجمالي

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.346	2.866		2.214	0.042
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.286	0.139	-0.600	-2.062	0.056
	الاستثمار الإجمالي	0.033	0.111	0.086	0.296	0.771

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT GDP

/METHOD=ENTER Credit Inflation.

Regression

Notes

Output Created		23-MAY-2025 19:20:40
Comments		
Input	Data	C:\Users\pc\Downloads\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	19
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT GDP /METHOD=ENTER Credit Inflationt.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	3008 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	معدل التضخم , الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.608 ^a	0.370	0.291	1.8561

a. Predictors: (Constant), معدل التضخم , الائتمان المحلي للقطاع الخاص

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.358	2	16.179	4.696	0.025 ^b
	Residual	55.122	16	3.445		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص, معدل التضخم

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.021	1.818		3.313	0.004
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.272	0.095	-0.571	-2.861	0.011
	معدل التضخم	0.254	0.181	0.280	1.405	0.179

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT GDP

/METHOD=ENTER Credit.

Regression

Notes

Output Created		23-MAY-2025 19:20:51
Comments		
Input	Data	C:\Users\pc\Downloads\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	19
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.

Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT GDP /METHOD=ENTER Creditt.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	2560 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الائتمان المحلي للقطاع الخاص ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.541 ^a	0.292	0.251	1.9085

a. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.561	1	25.561	7.018	0.017 ^b
	Residual	61.919	17	3.642		
	Total	87.480	18			

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

b. Predictors: (Constant), الائتمان المحلي للقطاع الخاص

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7.013	1.722		4.072	0.001
	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	-0.257	0.097	-0.541	-2.649	0.017

a. Dependent Variable: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

قائمة المصطلحات

Translate	المصطلحات
Credit facilities	التسهيلات الائتمانية
Trade finance	التمويل التجاري
Factoring	التخصيم
Account receivable financing	تخصيم الذمم المدينة
Account receivable financing	تمويل الذمم المدينة
Export credit	ائتمان التصدير
Documentary letter of credit	خطاب الاعتماد المستندي
Bank loans	القروض البنكية
Bridging loan	القرض المرطي
Securitization	التسنيذ
External savings	الادخار الخارجي
Supplementary capital	رأس المال المتمم
Internal growth	النمو الداخلي
Surplus value	فائض القيمة
Division of labor	تقسيم العمل

فهرس المحتويات

.....	شكر و تقدير
.....	إهداء
.....	إهداء
.....	ملخص
.....	قائمة المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الملاحق
.....	الفصل الأول : مقدمة عامة

1	الفصل الثاني: إطار النظري و دراسات السابقة
2	تمهيد
2	التسهيلات الائتمانية
2	ماهية التسهيلات الائتمانية
3	أنواع التسهيلات الائتمانية
4	أهداف تسهيلات ائتمانية
5	الادوات السياسة الائتمانية
5	الادوات السياسة الائتمانية الكمية
6	ادوات السياسة الائتمانية النوعية
7	مخاطر التسهيلات الائتمانية
8	أنواع وأقسام المخاطر
12	النمو الاقتصادي
12	ماهية النمو الاقتصادي
13	مميزات النمو الاقتصادي
13	أهداف دراسة النمو الاقتصادي
14	أنواع النمو الاقتصادي
15	محددات وعناصر النمو الاقتصادي
15	المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي
16	المحددات الكمية للنمو الاقتصادي
17	عناصر النمو الاقتصادي
19	قياس النمو الاقتصادي
19	طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي
21	نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها
21	النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس
23	النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

25	النمو الاقتصادي لدى الكينزيين
25	نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي)
26	علاقة التسهيلات الائتمانية بالنمو الاقتصادي
28	الدراسات السابقة
30	خلاصة الفصل
31	الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية
34	تمهيد
34	منهجية و أدوات الدراسة
34	صلاحية مجال و حدود الدراسة
36	نماذج الاقتصادية لمتغيرات الدراسة
Erreur ! Signet non défini	نتائج الدراسة
49	مناقشة نتائج الدراسة
50	إختبار الفرضيات
50	الفرضية الرئيسية
51	الفرضية الفرعية الأولى
Erreur ! Signet non défini	الفرضية الفرعية الثانية
53	خلاصة الفصل
55	الفصل الرابع: خاتمة عامة، نتائج و توصيات
59	قائمة المراجع
64	قائمة الملاحق
80	قائمة المصطلحات